

الإشارات في كتاب سيويه

د. صباح عبد الهادي كاظم

الجامعة المستنصرية/ كلية التربية

المقدمة:

رأى قسم من الباحثين أنّ للمعنى ثلاثة مستويات، أحدها: المعنى الحرفي، أو المعنى اللغوي، وهو المعنى المأخوذ من دلالة الكلمات، والضمائر والجمل، وثانيهما معنى الكلام، وهو المعنى السياقي، وهو يقابل عند اللغويين العرب (المعنى الأول)، والثالث هو المعنى الكامن الموجود بالقوة، وهو معنى المتكلم، وهو يعني عند اللغويين العرب (المعاني الثواني)، ولبيان ذلك ساق الباحثون المحدثون المثال الآتي: إذا قال لك أحد: أهذه سيارتك؟ فالسياق الذي ورد فيه السؤال يُنبئ أنّ لفظ (هذه) يُشير إلى شيء محدد، وهو السيارة، ويُشير الضمير (ك) إلى المخاطب الحاضر، ومع أنّه ليس هناك مشكلة في فهم معنى التركيب على وفق المستوى الأول، فإنك قد لا تكون أدركت معنى المتكلم، أو فهمت القوة التي تكمن خلف هذا السؤال، فهل يريد المتكلم الإجابة عن سؤاله ب (نعم) أو (لا)، أو الخروج عن المعنى الحقيقي للكلام إلى مقصود آخر، وهو التعبير عن معنى المتكلم⁽¹⁾، الذي يتضمّن اللوم والتوبيخ؛ لأنّ سيارتك أغلقت طريق المرور على السيارات الأخرى، وقد تنبّه سيويه على ما ذكره الباحثون المحدثون الغربيون والعرب منذ القرن الثاني الهجري، فقد دأب على تخيل الظروف المحيطة بكثير من التعبيرات؛ إذ أكد في أكثر من موضع في الكتاب، أنّ بعض العناصر غير اللغوية قد تقوم مقام العناصر اللغوية، وتسدّ مسدّها⁽²⁾، فاللغة عنده لم تكن تتفكّ عن ملابسات استعمالها؛ ذلك أنّ اللغة عنده تُستمدّ من معطيات النظام الداخلي للبناء اللغوي كما تُستمدّ من معطيات النظام الاجتماعي التي تكتنف السياق اللغوي، ولبيان ذلك ساق المثال الآتي: (أتميمًا مرة، وقيسيًا أخرى)، فحين يسمع المخاطب هذا الكلام، سيظنّ أنّ المتكلم يسأل: هل أنت من تميم، أو من قيس؟ هذا معنى التركيب على وفق المستوى الأول، فهو واضح في الوهلة الأولى؛ ولكنّ سيويه يبادرك بأنّ الإجابة ليست على جهة الاسترشاد والفهم من المتكلم، ولكنّها على جهة اللوم والتوبيخ، بسبب تلؤن سلوكه في أفعاله، وأقواله، يقول مفسّرًا إضمار الفعل في نحو: أتميمًا مرةً وقيسيًا أخرى-: "وإنّما هذا أنّك رأيت رجلاً في حال تلؤنٍ وتثقلٍ، فقلت: أتميمًا مرةً، وقيسيًا أخرى، كأنك قلت: أتحوّل تميمًا مرةً، وقيسيًا أخرى، فأنت في هذه الحال تعمل في تثبيت هذا له، وهو عندك في تلك

الحال في تلّون وتنقّل، وليس يسأله مسترشداً عن أمرٍ هو جاهلٌ به، ليفهّمه إيّاه ويُخبره عنه، ولكنّه وبّخه بذلك⁽³⁾.

فقد فطن سيبويه للطبيعة الاجتماعية للغة، وأنها يجب ألا تُدرس بمعزل عن سياقها الاجتماعيّ، لذا كانت عنايته فائقة بعناصر الخطاب كلها، ولاسيّما المتكلم والمخاطب؛ إذ شدّد على أثر المتكلم، وقصده في تحديد المعنى، وكان أكثر اهتماماً بالّغة الحيّة التي تجري بين متكلم ومخاطب؛ لأنّها اللّغة التي أحسن مصاحبتهَا، وبنى عليها استنباطاته اللغوية، وقواعده النحوية⁽⁴⁾، فقد كان للمخاطب في الكتاب شأن بالغ الأهمية في نظم الكلام، فهو العنصر السياقي الرئيس الذي يخوّل المتكلم استعمال أساليب مختلفة في التعبير، ويسمح له بممارسة أعراف لغوية متعدّدة اعتماداً على فهم السامع أو المخاطب الذي ألفت هذه الأساليب، ويملك هو والمخاطب سليفة لغوية مشتركة تُعيّن كليهما على التفاهم مع الآخر، وتمنع من الخطأ واللّبس، ولهذا لا يسوغ للمتكلم أن يستعمل في كلامه تراكيب مخالفة لما تعارف عليه القوم المتكلمون في اللّغة نفسها، خشية أن يلتبس المعنى عليهم⁽⁵⁾، "ومن أراد ذلك، فهو مُلغزٌ تاركٌ لكلام النَّاس الذي يسبق إلى أفئدتهم"⁽⁶⁾، يقول سيبويه مبيناً أثر المخاطب وأهميته في صياغة الكلام، واختيار الكلم المناسبة للمعنى المقصود في باب " تُخبرُ فيه عن النكرة بنكرة، وذلك قولك: ما كان أحدٌ مثلك، وما كان أحدٌ خيراً منك... وإنّما حَسُنَ الإخبار ههنا عن النكرة حيث أردت أن تنفي أن يكون في مثل حاله شيء، أو فوقه؛ لأنّ المخاطب قد يحتاج إلى أن تُعلّمه مثل هذا، وإذا قلت: كان رجلاً ذاهباً، فليس في هذا شيء تعلّمه كان جهله، ولو قلت: كان رجلاً من آل فلان فارساً، حَسُنَ؛ لأنّه قد يحتاج إلى أن تُعلّمه أنّ ذلك في آل فلان، وقد يجهله، ولو قلت: كان رجلاً في قوم عاقلاً، لم يحسُنَ؛ لأنّه لا يستتكر أن يكون في الدُّنيا عاقلاً، وأن يكون من قوم، فعلى هذا النحو يحسُنَ ويقبُح"⁽⁷⁾.

فإنّما كان سيبويه ينظر إلى الكلام على أنّه شكل من أشكال السلوك الاجتماعيّ، يدلُّك على ذلك ما أطلقه من أحكام أخلاقية أو ثقافية في هذا النّص، أو في غيره، فهو إمّا (حَسُنَ أو قبيح، أو خبيث أو رديء)، ولذلك كان كارتر يرى أنّ المخاطب عند سيبويه لا يمثّل ركناً أساسياً في إنشاء الخطاب وبنائه فحسب، وإنّما له الأثر الأكبر في تحديد بنيته، وعناصره اللغوية، وذلك بإضمار بعضها، ودكّر الآخر بحسب الغرض المقصود من المعاني؛ إذ إنّ كثيراً ممّا نقوله محكوم بما نعتقد أنّ المخاطب ينتظره، أو يتوقّعه⁽⁸⁾، أو بما يفرضه سياق الحال، يقول سيبويه في باب (إضمار الفعل المستعمل إضماره): "إذا علمت

أنّ الرجل مستغنٍ عن لفظك بالفعل، وذلك قولك: زيدًا وعمراً، ورأسه، وذلك أنك رأيت رجلاً يضرب أو يشتم أو يقتل، فاكتفيت بما هو فيه من عمله أن تلفظ له بعمله، فقلت: زيدًا، أي: أوقع عملك بزيد" (9).

يدلّك هذا النصّ على أنّ سيبويه قد فطن لأنّ النّظر النحويّ لا يُحدّد المعنى إلا بشكل جزئيّ، وهذا ما دافع عنه عالم الاجتماع الغربيّ (بورديو) في كتابه (ماذا يعني الكلام)؛ لأنّ ما يتمّ التبادل به ليس اللّغة على وفق رؤية سوسير، وإنّما الخطاب يستلهم المعنى من الخارج، أي: من السوق اللغويّ الاجتماعيّ، ومن ثمّ يكتسب هذا الخطاب قيمة رمزية تتبع من التجارب الفردية، ومن التضمين والإيحاء، فالتواصل إذن يُبنى بين المتحدثين بوصفهم الممثلين الاجتماعيين على مبدأ الحوار وتعدّد الأصوات. وعلى وفق رؤية (باختين) ليس المعنى موجودًا من قبل، بل هو صادر عن تجابه المجموعات الاجتماعية من أجل امتلاك الدلالة، ولكنّه ليس على وفق ما تفرزه تلك الدلالة من معانٍ لغوية، وإنّما أصبحت تحت تأثير بُعدٍ براغماتيّ (9).

من هنا كان أوجز تعريف للتداولية، وأقربه للقبول " هو دراسة اللّغة في الاستعمال، أو في التواصل؛ لأنّه يشير إلى أنّ المعنى ليس شيئاً محدّداً متأصلاً في الكلمات وحدها، ولا يرتبط بالمتكلم وحده، ولا بالسامع وحده، فصناعة المعنى تتمثّل في تداول اللّغة بين المتكلم والسامع في سياق محدّد مادّيّ، واجتماعيّ، ولغويّ، وصولاً إلى المعنى الكامن في كلامٍ ما" (10). وعرفها تشارلز موريس بأنّها: " جزء من السيمائية التي تعالج العلاقة بين العلامات، ومستعملي هذه العلامات" (11).

وحدها فرانسيس جاك بأنّها: "تتطرّق إلى اللّغة كظاهرة خطابية تواصلية اجتماعية" (12).

فالتداولية تتجاوز الدراسة السكونية للّغة إلى دراستها في سياق استعمالها، ومراعاة كل ما يحيط بها من أحوال، وما تخضع له من مقاصد المتكلمين، ومن خلال هذه الحدود نجد أنّ سيبويه قد ضرب بجذور النظرية التداولية في كتابه، حتى بدا أنموذجاً لسانياً لتقديم أوصاف للجمل والتراكيب، وهي في سياق الإنجاز بعد فحص الاستعمال لوظيفة اللّغة، وإمكانية عملها التداوليّ المتحقّق في تلك التراكيب، فلم يكن الكتاب بمعزلٍ عن هذه التصورات اللسانية الجريئة، التي استطاعت الإجابة عن كثير من هذه القضايا، والإحاطة بالعديد منها على وجه الدقّة، والرصانة، وذلك بما استودعه في كتابه من طروحات تداولية

مهمّة، من حيث كنهها وكيانها وسماتها بما يوحي بقدر مشترك من الضرورة التواصلية، غير بعيد عمّا جاء به رواد التداولية الغربيون⁽¹³⁾.

وقد عُيِّتِ التداولية بأكثر من جانب من جوانب الخطاب، ويمكن إرجاع هذه الجوانب إلى أربعة مسارات، يتضمّن كلّ واحد منها عددًا من الدراسات، وهذه المسارات هي: الإشاريّات، والافتراض المسبق، والاستلزام الحواريّ، والأفعال الكلاميّة، وسأتناول في هذا البحث أهمّ عناصر التداولية، وهو الإشاريّات؛ وذلك لأنها أكثر الوحدات اللغوية التي تتطلب معلومات عن السياق، لنتيسّر فهمها؛ لأنّ الإشاريّات تمثّل تداولية الدرجة الأولى بحسب تصنيف العالم الهولنديّ (هانسون)؛ إذ قسّم التداوليّة على ثلاث درجات:

1- تداولية الدرجة الأولى: وهي دراسة الرموز الإشارية ضمن ظروف استعمالها، أي:

سياق تلفظها، ولها سياق خاصّ، هو السياق الوجودي، أو الإحالي.

2- تداولية الدرجة الثانية: وهي دراسة طريقة تعبير القضايا في ارتباطها بالجملة المتلفظ بها في الحالات المهمّة؛ إذ على القضية المُعبّر عنها أن تتميز عن الدلالة الحرفية، وسياقها سياق الإخبار، والاعتقادات المشتركة، لا السياق الذهني، وإنّما السياق المترجم إلى تحديد العوالم الممكنة.

3- تداولية الدرجة الثالثة: وهي نظرية أفعال اللّغة، والسياق هو الذي يحدّد فيها استعمال الأشكال اللسانية، ومعرفة ما أنجزَ فعلاً عبر الموقف التواصليّ⁽¹⁴⁾.

وإنّما جعل هانسون الإشاريّات في الدرجة الأولى في البحث التداولي؛ لأنها تشير في مبدئها إلى كينونتها اللسانية التي انبثقت عنها قبل إحالتها إلى فرد متكلم، وعلى مكان، أو مدّة زمنية⁽¹⁵⁾.

وسينتظم البحث فيها على ذكر كينونتها، وحدّها، ومصطلحاتها، وأنواعها، وسياقها الذي ترد فيه:

1- كينونتها

لا تخلو لغة من اللغات من كلمات، أو تعبيرات تعتمد اعتمادًا كاملاً على السياق الذي ترد فيه، ولا يمكن انتاجها، أو تفسيرها بمعزلٍ عن سياقها، فإذا قرأت إعلانًا مفاده: (البيع بالمزاد العلني يوم الخميس)، وجاء الإعلان غُفلاً من تحديد زمن البيع بالمزاد، وجدت هذه العبارة مبهمّة؛ إذ لا يُعرَف أيُّ يوم من أيام الخميس يكون؟ فهل مرّ زمنه وانقضى؟ أو لمّا يأت بعد؟ ولكي يكون الإعلان واضحًا، فلا بدّ من معرفة ما يُشار إليه بتحديد زمانه بالقياس إلى زمان المتكلم⁽¹⁶⁾.

ومما جاء في الكتاب مثل هذا الذي ذكره التداوليون، قول سيبويه: "وزعم أبو الخطاب أنّ مثله قولك للرجل: سلاماً، تريد: تسلماً منك، كما قلت: براءة منك، تريد: لا ألتبس بشيء من أمرك، وزعم أنّ أبا ربيعة كان يقول: إذا لقيت فلاناً، فقل له سلاماً، فزعم أنّه سأله ففسره له بمعنى براءة منك، وزعم أنّ هذه الآية: (وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا)⁽¹⁷⁾، بمنزلة ذلك؛ لأنّ الآية فيما زعم مكيّة، ولم يؤمّر المسلمون يومئذ أن يسلموا على المشركين، ولكنّه على قولك: (براءة منكم)، وتسلماً، لا خير بيننا وبينكم ولا شر"⁽¹⁸⁾.

وجاء في شرح السيرافي: "ومثل ما ينصب ذلك قولك للرجل: سلاماً، أي: سلاماً منك، وعلى هذا قوله عزّ وجلّ: (وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا)، ومعناه: براءة منكم؛ لأنّ هذه الآية في سورة الفرقان، وهي مكيّة، والسلام في سورة النساء، وهي مدنيّة، ولم يؤمّر المسلمون بمكّة أن يسلموا على المشركين، وإنّما هذا على معنى براءة منكم، وتسلماً، لا خير بيننا وبينكم ولا شر"⁽¹⁹⁾.

فأنت تلاحظ هنا أنّ سيبويه قد وظّف السياق الخارجي في تحديد معنى الكلام، ورسم ملامحه، بما يؤكّد وعيه ووعي النحاة المعاصرين له بالملابسات المحيطة بالنص القرآني، مثل زمن الآية المحدّد بحسب زمن التكلم، وموضوع الآية في هذه الفقرة الأصيلة النادرة التي وُجدت مضمونها فيما بعد عند رواد نظرية السياق (فيرث) ، و (ماليونفسكي).

فقوله: (سلاماً)، ليس المقصود به التحيّة، كون البنية العميقة التي قدرها سيبويه يملئها السياق الخارجي، بمعنى أنّه كان من اليسير تقديرها بنحو: تُسلم عليكم سلاماً، أو نُقرئكم سلاماً، لكنّ السياق الخارجي يجعل الفعل المقدّر والاسم المنصوب يأخذان دلالة المناسبة الزمنية للخطاب مع الكافرين، وهو أنّ (سلاماً) بمعنى (براءة)، لا بمعنى التحيّة⁽²⁰⁾.

2- تعريفها:

عرّفها جيسبرسن "بأنّها صنف من الكلمات يتغيّر معناها بتغيير المقام"⁽²¹⁾، وقيل: "هي العلامات اللغوية التي لا يتحدّد مرجعها إلا في سياق الخطاب الذي تُستعمل فيه؛ لأنّها خالية من أيّ معنى في ذاتها"⁽²²⁾.

وجاء في تعريفها: هي كلّ عنصر ليس به حاجة في إدراكه إلى عنصر آخر يفسّره، فهي في الكلام وحدات معجمية (أسماء مفردة، وما يضارعها من المركّبات)، وتشمل كلّ ما يشير إلى ذات أو موقع أو زمان إشارة أولية، لا تتعلّق بإشارة أخرى سابقة أو لاحقة، وتتصل هذه

الذوات مباشرة بالمقام من دون توسّط عناصر إحالية أخرى، فهي ترتبط بالحقل الإشاري ارتباطاً أنياً محدّداً لا يتجاوز ملابسات التلقّظ التي يتقاسمها طرفا التواصل⁽²³⁾.

3- مصطلحاتها:

ولمّا ذكرته في كينونتها، وحدودها أطلق عليها سيويه اسم (المبهمات)⁽²⁴⁾.
وسمّاها جان كوهن بـ (المحدّدات)⁽²⁵⁾، ويعدّ بيرس أول من أطلق عليها (الإشارة، أو العلامة الإشارية)، وسمّاها روسل: بـ (الأنويات الخاصّة)، وأطلق عليها جل فيومين : (دليل الذاتية)، واصطّح عليها كودمان بـ (الدليل)، وأتى رايشنباخ باصطلاح (العالم الرمزي التأملي)⁽²⁶⁾.

4- أنواع الإشارات:

قسّم الباحثون المحدثون الإشارات في الأمر العام على ثلاثة أنواع: إشارات شخصية، وإشارات زمانية، وإشارات مكانية، وقد جعلها بعضهم خمسة؛ إذ زاد الإشارات الاجتماعية، والإشارات الخطابية⁽²⁷⁾، وسيركز البحث على الأنواع الثلاثة الرئيسية، وإنّما جُعِلت رئيسة؛ لأنّ كلّ نوع منها يدلّ على نوع معيّن من الإشارات، فهي تعبّر عن (الأناء، والهناء، والآن)، فإذا أردنا أن نفهم مدلول هذه الوحدات في الكلام، وجب علينا أن نعرف هوية المتكلم والمتلقّي والإطار الزمني والمكانيّ للحدث اللغوي⁽²⁸⁾؛ لأنّ الهدف هو فحص العلاقة بين المتكلم والمتلقّي في مقام استعماله خاصّ بدرجة أكبر من تتبع العلاقة الممكنة بين جملة وأخرى بصرف النظر عن واقع استعمالها⁽²⁹⁾.

أولاً: الإشارات الشخصية:

يتكون الخطاب باللغة في جميع مستوياتها، فيقتضي هذا أن يكون لكل كلمة في الخطاب مدلول تحيل إليه، إلا أنّ بعضاً منها يرتبط بالمعجم الذهني للمتكلمين باللغّة نفسها، من غير ارتباطها بمدلول ثابت، ويصبح مدلولها مرتبطاً بالمقام الذي ترد فيه؛ لأنّ معناها يتغيّر تبعاً لما تحيل إليه في كلّ خطاب جديد⁽³⁰⁾.

وهي تتمثّل بالإشارات الدالّة على (المتكلم، أو المخاطب، أو الغائب)⁽³¹⁾، وأسماء الإشارة التي أطلق عليها بعض المحدثين اسم (ضمائر الإشارة)⁽³²⁾، وقد سمّاها سيويه جميعاً (المبهمات)⁽³³⁾، ولم يكن هذا المصطلح عنده عامّاً يطلقه عليها في كلّ موضع ترد فيه، وإنّما عناه، وهي في خارج السياق؛ إذ أطلق عليها في أثناء الكلام اسم (الضمائر)، و (أسماء الإشارة)؛ ذلك لأنّ فائدتها تصبح في هذه الحال الإحالة إلى الذوات، والأشياء التي تلقّظ بها المتكلم وصارت جزءاً من المعلومات المشتركة.

وقد تابع سيويه كل النحاة⁽³⁴⁾ العرب القدامى والمحدثين في هذا الاصطلاح، وكذا التداوليون الغربيون⁽³⁵⁾. وقد عرّفت أوركينيون الإشارات الشخصية بأنها "وحدات لسانية وظيفتها دلالية ومرجعية، تأخذ بعين الاعتبار بعض العناصر المكوّنة للموقف التواصلّي، لمعرفة الدور الذي يمنحه لها المتخاطبون، والوضعية الزمكانية للمتكمّل، وبالتالي للمخاطب"⁽³⁶⁾.

وسأبحث العناصر الإشارية، الأوّل فالأوّل:

1- الضمائر:

يهتم المنهج التداولي في بحثه الضمائر على أساس أنّها تدخل في نسيج البنية العميقة للخطاب، ويرى إميل بنفنيست أنّ اللغة يمكن أن تمنح المتكلمين التعبير عن الذاتية من خلال قدرة المتكلم على فرض نفسه (ذاتيًّا)، وهذه الذاتية لا تتحدّد من خلال الإحساس، وإنّما بالوقوف على أساس الذاتية التي تتحدّد بوضعية الشخص اللسانية التي تتجلى عند مخاطبتك شخصًا آخر، فنقول عن ذاتك (أنا)، ونقول له: (أنت)، ويقول لك: (أنت).

فالذاتية تتحدّد بوصفها وحدة نفسية تتعالى على مجموعة التجارب المعاشة، التي تؤلّف بينها، وتضمن محايثة الوعي، ويذهب بنفنيست إلى أنّ الضمائر في اللغة تكون أشكالًا فارغة⁽³⁷⁾، تناسب كلّ متكلم يمارس الخطاب يُعلّقها ب(شخصه)، مُعرِّفًا نفسه بالوصف (أنا)، ومُعرِّفًا شريكًا له بالوصف (أنت)، وقد يكون التعريف بفروع هذين الضميرين بالتأنيث، والتثنية، والجمع، كما في (نحن وأنتم وأنتم وأنتم)، وقد يكون الحديث عن ضمير غائب، نحو (هي وهما وهم وهنّ)، وهكذا فإنّ الوضع الخطابّي يشتمل على جميع المعطيات التي تحدّد الذات⁽³⁸⁾.

ويُعدّ مصطلح الضمير عند العرب مصطلحًا شائعًا في التراث اللغويّ العربي؛ إذ يعني عند النحاة القدامى: أنه اسم مبني يدلّ على متكلم أو مخاطب أو غائب، وذهب بعض المحدثين إلى أبعد من هذا؛ إذ وسّع دائرة الضمير، فجعله يشتمل على ثلاثة فروع، هي: (ضمائر الأشخاص، والإشارات، والموصولات)⁽³⁹⁾.

ويرى سيويه أنّ الضمائر كأسماء الإشارة، فهي كلمات مبهمة لا تدلّ على شيء بعينه خارج السياق؛ لأنّ معناها وظيفي، وهو الحاضر، والغائب على إطلاقهما، فلا تدلّ على شيء معين إلا بضميمة المرجع، ويُعتقد أنّ الضمائر بهذه الدلالة تكتسب أهميتها بصفتها نائبة عن الاسماء والأفعال والجمل، يقول سيويه: "وإنّما صار الإضمار معرفة؛ لأنّك إنّما تُضمّر اسمًا بعدما تعلم أنّ من يُحدّث قد عرف من تعني، وما تعني، وأنّك تريد

شيئاً يعلمه"⁽⁴⁰⁾، وقال أيضاً في بيان الدلالة الوظيفية لأسماء الإشارة: "وأما الأسماء المبهمة، فنحو: هذا وهذه وهذان وهاتان ... وما أشبه ذلك، وإنما صارت معرفة؛ لأنها صارت أسماء إشارة إلى الشيء، دون سائر أمته"⁽⁴¹⁾.

من هنا قسم سيويه الضمائر بحسب عملية التلّفظ، فالمتكلم "إذا حدّث عن نفسه، فإنّ علامته (أنا)، وإن حدّث عن نفسه، وعن آخر، قال: (نحن)، وإن حدّث عن نفسه، وعن آخرين، قال: (نحن) ...، وأما المضمّر المخاطب، فعلامته إن كان واحداً (أنت)، وإن خاطبت اثنين، فعلامتهما (أنتما)، وإن خاطبت جميعاً، فعلامتهم (أنتم) ...، وأما المضمّر المُحدّث عنه، فعلامته (هو)، وإن كان مؤنثاً، فعلامته (هي)، وإن حدّثت عن اثنين، فعلامتهما (هما)، وإن حدّثت عن جميع، فعلامتهم (هم)، وإن كان الجميع جميع المؤنّث، فعلامته (هنّ)"⁽⁴²⁾.

نلاحظ هنا أنّ سيويه قد ركّز على الوظيفة الاجتماعية للغة، وذلك انطلاقاً من عبارته في النصّ المذكور آنفاً "إذا حدّث عن نفسه ... وإن حدّث عن نفسه، وعن آخر ... وإن حدّث عن نفسه وعن آخرين ... وإن خاطبت واحداً، وإن خاطبت اثنين، وإن خاطبت جميعاً ...؛ إذ أنبأك أنّه لا يكون للكلمات ميزة في ذاتها، ولا وضع الكلمات في موضعها الصحيح ميزة في ذاتها، ما لم يكن ذلك في سياق ملائم"⁽⁴³⁾.

فقد أشار من خلال العبارات التي ذكرها في النصّ السابق إلى أنّ السياق يجري في إطاره التقاهم بين شخصين أو أكثر، ويشمل ذلك العلاقة بين المتحدثين، والقيم المشتركة بينهما، والكلام السابق للمحادثة، فسيويه لم يكتفِ في بيان تصنيف إشارات الضمير على حسب مراجعها في الواقع، ليشير كلّ منها إلى مرجع ملازم له، وإنما تعدّاه، ليعالج الأمر من وجهة تداولية، كما في إشارته إلى الضمير (نحن)، واستعمالاته في الكلام بوصفه دالاً على التضامن فيما وُضع له، وفي غير ما وُضع له، فهو من العلامات اللغوية التي يستعملها المرسل للتعبير عن قصده في التضامن مع المرسل إليه⁽⁴⁴⁾، كما في قول سيويه: "وإن حدّث عن نفسه وعن آخرين، قال: نحن"⁽⁴⁵⁾، فقد أشار في هذا القول إلى أنّ المتكلم قد جمع بين ذاته وذات المرسل إليه، للدلالة على التضامن بينهم، أي: بين (أنا وأنتم) في بنية الخطاب العميقة، مثل خطاب من يتحدّث مع أبناء قومه، فيقول: نحن أكرمُ الناس حسَباً⁽⁴⁶⁾.

وقد يستعمل المتكلم الضمير (نحن)، ويجعله شراكةً بينه وبين مخاطبه في اللفظ من دون المعنى، إذ القصد يخصّ به المخاطب فقط، جاء في الكتاب "وإن حدّث عن نفسه وعن آخر، قال: نحن"⁽⁴⁷⁾، وكأنّه يشير في هذا القول إلى أنّ المتكلم أراد أن يحدث المخاطب، أو

يرغبه في فعل شيء محبوب، فجعل نفسه شريكاً له في هذا العمل تضامناً معه، وإبرازاً لقوة العاطفة، أو للعلاقة الحميمة بينهما، وقد ذكر السيرافي: "أنّ العرب جرت عاداتها في خطاب الواحد بلفظ الاثنين"⁽⁴⁸⁾.

وضمير المتكلم وضمير المخاطب يُعدّان عنده ضميري حضور؛ لأنّ تفسيرهما وجود صاحبهما وقت الكلام، فهو حاضر يتكلم بنفسه، أو حاضر يكلمه غيره، ولهذا يرى سيبويه أنّها مستغنية عن الوصف⁽⁴⁹⁾؛ لأنّ الاحوال المقترنة بها تغنيها عن الصفات، والاحوال المقترنة بها حضور المتكلم والمخاطب، والمشاهدة لهما، وتقدّم ذكر الغائب الذي يصير به بمنزلة الحاضر المشاهد في الحكم⁽⁵⁰⁾، ولهذا كان عنده أعرف المضمّرات المتكلم؛ لأنّه لا يُكلمك غيره، يتلوه المخاطب، ثمّ ضمير الغائب، قال في تفسيره رتبة ضمير المتكلم وضمير المخاطب، أو رتبة ضمير المخاطب، وضمير الغائب، إذا اجتمعا في الكلام: "فإن بدأ بالمخاطب قبل نفسه فقال: أعطاكُني، أو بدأ بالغائب قبل نفسه فقال: قد أعطاهوني، فهو قبيح، لا تكلم به العرب، ولكنّ النحويين قاسوه، وإنّما قبّح عند العرب كراهية أن يبدأ المتكلم في هذا الموضع بالأبعد قبل الأقرب"⁽⁵¹⁾، ثم قال: "وإنّما كان المخاطب أولى بأن يبدأ به من قبل أن المخاطب أقرب إلى المتكلم من الغائب، فكما كان المتكلم أولى بأن يبدأ بنفسه قبل المخاطب، كان المخاطب الذي هو أقرب من الغائب أولى بأن يبدأ به من الغائب... وأمّا قول النحويين: قد أعطاهوك وأعطاهوني، فإنّما هو شيء قاسوه لم تكلم به العرب، ووضعوا الكلام في غير موضعه، وكان قياس هذا لو تكلم به كان هيئاً"⁽⁵²⁾.

نلاحظ أنّ سيبويه قد ركّز على ترتيب الضمائر من حيث الحضور والغيب، وأولوية ضمير المتكلم بوصفه الضمير الأوّل للحضور، يليه ضمير المخاطب؛ لأنّ المتكلم لا بدّ أن يكلم غيره، ويُصنّف ضمير الغائب على أنّه ضمير غائب لا يشترط حضور صاحبه وقت الكلام، ويكفي الاستشعار به.

ولم يكن تقرير الأصول في استعمال الضمائر على سمتهم الذي أقره ثابتاً لا تزياله، وإنّما تخرج عنه إلى الاستعمال التداولي، فلا تأتي معرفة مشيرة إلى صاحبها في الكلام؛ إذ تتحول بعض الضمائر الإشاريّة في السياق الاجتماعي من وظيفتها الدلاليّة للدلالة على المرجع إلى وظيفتها التداوليّة بانعكاسها مؤشراً على القصد، يقول في تفسيره قول العرب: (ها أنت ذا، وها أنا ذا): "وحدثنا يونس أيضاً تصديقاً لقول أبي الخطاب، أنّ العرب تقول: هذا أنت تقول كذا وكذا، لم يرد بقوله هذا أنت، أن يُعرفه نفسه، كأنّه يريد أن يُعلمه أنّه ليس

غيره. هذا محال، ولكنه أراد أن يُنبِّهه، كأنه قال: الحاضرُ عندنا أنت، والحاضرُ القائلُ كذا وكذا أنت" (53).

وجاء في شرح السيرافي: "وإنما يقول القائل: (ها أنا ذا)، إذا طُلبَ رجلٌ لم يُدرَ حاضرٌ هو أم غائبٌ؟ فقال المطلوب: (ها أنا ذا)، أي الحاضر عندك أنا، وإنما يقع جواباً، ويقول القائل: (أين من يقوم بالأمر)، فيقول له الآخر: (ها أنا ذا)، أو (ها أنت ذا)، أي: أنا في ذلك الموضع الذي التمسْت فيه من التمسْت، أو أنت في ذلك الموضع... والذي حكاه أبو الخطّاب عن العرب الموثوق بهم، من قولهم: (هذا أنا)، و (أنا هذا)، هو في معنى (ها أنا ذا)، ولو ابتدأ إنسانٌ على غير هذا الوجه الذي ذكرناه، فقال: (هذا أنت وهذا أنا)، يريد أن يُعرِّفه نفسه، كان محالاً؛ لأنّه إذا أشار له إلى نفسه في الإخبار عنه بـ(أنت)، لا فائدة فيه؛ لأنّك إنّما تُعلمه أنّه ليس غيره، ولو قلتَ ما زيدٌ غير زيد...، كان لغواً لا فائدة فيه" (54).

وقد ينشأ نوع من اللبس في استعمال الضمائر إذا تعدّدت مراجعها، أو يتبادل المتكلم والمخاطب أدوار الكلام، فيصبح المتكلم مخاطباً، والمخاطب مُتكلماً (55)، جاء في الكتاب: "ومما ينتصب على إضمار الفعل المُستعمل إظهاره، قولك: هلاً خيراً من ذلك، وألاً خيراً من ذلك، أو غير ذلك، كأنك قلت: ألاً تفعل خيراً من ذلك، أو ألاً تفعل غير ذلك... وربّما عرّضت هذا على نفسك، فكنّت فيه كالمخاطب، كقولك: هلاً أفعل، وألاً أفعل" (56).

وقد ينشأ اللبس من نقل المتكلم كلاماً لمتكلم آخر ينقله عنه، كأن يقول رجلٌ: قال زيدٌ أنا قادمٌ الليلة، أو هو قادمٌ الليلة، نقل ذلك اللغويون العرب المحدثون (57)، ولم يكن اللغويون العرب القدماء -وفي مقدمتهم سيبويه- غافلين عما ذكروه؛ إذ قال في باب إضمار الفعل: "واعلم أنّه لا يجوز أن تقول: زيدٌ، وأنت تريد أن تقول: ليضرب زيدٌ، أو ليضرب زيدٌ إذا كان فاعلاً، ولا زيداً، وأنت تريد ليضرب عمرو زيداً. ولا يجوز: زيدٌ عمراً، إذا كنت لا تُخاطبُ زيداً، إذا أردت ليضرب زيدٌ عمراً، وأنت تخاطبني، فإنّما تريد أن أُبلِّغه أنا عنك أنّك قد أمرته أن يضرب عمراً، وزيدٌ وعمرو غائبان، فلا يكون أن تُضمِرَ فعلَ الغائب، وكذلك لا يجوز زيداً، وأنت تريد أن أُبلِّغه عنك أن يضرب زيداً؛ لأنّك إذا أضمرت فعلَ الغائب ظنّ السامعُ الشاهدُ إذا قلت: زيداً، أنّك تأمره هو بزيد، فكهوا... هذا في الالتباسِ وضَعْفِ حيث لم يُخاطبِ المأمور" (58).

وقد اهتمّ سيبويه بالعوامل الاجتماعية في اللغة؛ إذ لم يقتصر على النظر في بنية النصّ اللغوي، كما لو كان شيئاً منعزلاً عن العوامل الخارجية التي تلقّاه، وتحيط به، وإنّما

أخذ مادته اللغوية على ما يبدو من معالجته لها على أنها ضرب من النشاط الإنساني الذي يتفاعل مع محيطه وظروفه، وفطن لأنّ الكلام له وظيفته في عملية التواصل الاجتماعيّ، وهذه الوظيفة والمعنى لهما ارتباط وثيق بسياق الحال، وما فيه من شخوص وأحداث، ظهر هذا كلّهُ في دراسته اللغوية⁽⁵⁹⁾، ونصّ عليه، فمن ذلك أنه نقل لنا كيف جرى استعمال ضمير الرفع المنفصل عندهم؛ إذ ذكر أنّهم أقرّوا: أنّه لا يظهر الاسم الظاهر بعد الضمير؛ لأنّك "إنما تُضمّر اسماً بعدما تعلم أنّ من يُحدّثُ قد عرف من تعني وما تعني، وأنّك تريد شيئاً يعلمه"⁽⁶⁰⁾، ولكنّ سياقات الكلام المختلفة ومقاماته قد تفرض عليك نظماً من الكلام تخرج فيه على القانون الذي أقرّوه في كلامهم، كأنّ تذكر لمخاطبك فخراً أو مدحاً، أو وعيداً، وترى أنّ بك حاجة لتوكيد ما ذكرت، وتحقّقه، لتعرّف المخاطب ما ترى أنّه قد جهله، أو تنزله منزلة من هو جاهل بما ذكرته، فتصير تلك الأشياء المؤكّدة الموضّحة، كتعريفك إياه باسمك، جاء في الكتاب: "وإذا ذكرت شيئاً من هذه الأسماء التي هي علامة للمضمّر، فإنّه مُحال أن يظهر بعدها الاسم، إذا كنت تُخبر عن عمَلٍ، أو صفةٍ غير عمَلٍ، ولا تريد أن تُعرّفه بأنه زيدٌ أو عمرو، وكذلك إذا لم تُوعِد ولم تفخر أو تُصعّر نفسك؛ لأنّك في هذه الأحوال تُعرّف ما ترى أنّه قد جهل، أو تنزل المخاطب منزلة من يجهل فخراً أو تهديداً أو وعيداً، فصار هذا كتعريفك إياه باسمه"⁽⁶¹⁾.

لاحظ هنا كيف استقرى سيويه كلام العرب واستعمالهم الضمائر، وكيف أجروها في كلامهم، فأجاز ما أجازوا من ظهور الاسم بعد الضمير، وذلك في حال ضعف الضمير عن الإشارة الدقيقة إلى المقصود الذي يريده المتكلم، فينبري إلى إظهار الاسم بعده في بعض المواضع التي تقتضي ذلك، إذا كنت في موضع فخر وابتهاج، أو توعّد أو تصغير نفسك؛ لأنّك في هذه الأحوال ترى بك حاجة لأن تظهر الاسم وتوكّده، وتحقّقه بما عندك من الصفات؛ لأنّك ظننت أنّ المخاطب يجهل ذلك، أو تنزله منزلة من يجهل ذلك، فصارت هذه الأشياء تحقيقاً وتثبيتاً لما أردت أن تُخبر عنه المخاطب، ولهذا قال: لا يجوز أن تذكر في هذه الموضع إلا ما يقتضي التوكيد، كما في قولك: (أنا زيدٌ معروفاً بإقراء الضيف)؛ لأنّ هذا يُعرّف ويؤكّد، "قلو ذكّر هنا الانطلاق كان غير جائز؛ لأنّ الانطلاق لا يوضّح أنّه زيد ولا يؤكّده، ومعنى قوله معروفاً: لا شك؛ وليس ذا في منطلق، وكذلك هو الحقُّ بيّناً، ومعلوماً، لأنّ ذا ممّا يوضّح ويؤكّد به الحقُّ"⁽⁶²⁾.

فالإضمار والإظهار عند سيويه يُنبيان على فعل قصديّ نفسيّ، يستبطن اتفاقاً ضمناً بين المتكلمين على المعنى. ثمّ لم تفتأ نباهة الشيخ أن تسبر أغوار استعمالهم الكلام،

حتى يحيط بأدق التفاصيل التي قد تكون غائبة عن كثير من اللغويين والنحاة الذين يتهاونون بالخلف إذا عرفوا الإعراب، فتقوده فطنته إلى أن هناك موضعاً آخر، يجوز لك أن تُظهِر فيه الاسم بعد الضمير؛ وذلك إذا غاب الاتفاق والتواطؤ حول المعنى المقصود، فيكون الأمر مجهولاً عند المخاطب مستوراً جوهره وحقيقته عنه، كأن يكون بينك وبينه حجاب يمنعك من رؤيته، فعندئذ يتعيّن التصريح بالاسم والبيان والتوضيح⁽⁶³⁾؛ لأنّ المخاطب إذا كان خلف حائط، أو في موضع تجهله فيه، "سيؤثر موقعه منك في مجريات المعنى، وبناء التركيب، وهو أمر يدخل في أنظمة الدلالة العضوية، في شقّ من الدراسات التواصلية التي تعنى بالأوضاع الجسمية، وبمسألة التجاور والقرب، أي: المسافة التي تفصل المتخاطبين فيما بينهم، وهي مسألة عُرْفِيّة تواصلية دقيقة"⁽⁶⁴⁾، جاء في الكتاب "وإنما ذكر الخليل رحمه الله هذا، لتعرف ما يُحال منه وما يحسن، فإنّ النحويين ممّا يتهاونون بالخلف إذا عرفوا الإعراب، وذلك أنّ رجلاً من إخوانك ومعرفتك لو أراد أن يُخبرك عن نفسه أو عن غيره بأمر فقال: أنا عبد الله منطلقاً، وهو زيد منطلقاً، كان مُحالاً؛ لأنّه إنّما أراد أن يخبرك بالانطلاق، ولم يقل هو ولا أنا حتى استغنيت أنت عن التسمية؛ لأنّ هو وأنا علامتان للمضمّر، وإنّما يُضمّر إذا علم أنّك عرفت من يعنى، إلّا أنّ رجلاً لو كان خلف حائط، أو في موضع تجهله فيه، فقلت: من أنت؟ فقال: أنا عبد الله منطلقاً في حاجتك، كان حسناً"⁽⁶⁵⁾.

2- أسماء الإشارة:

تعدّ أسماء الإشارة جزءاً رئيساً في صنف الإشارات الشخصية، فهي "مفهوم لسانيّ يجمع كلّ العناصر التي تُحيل مباشرة إلى المقام من حيث وجود الذات المتكلّمة، أو الزمن، أو المكان، حيث يُنجزُ الملفوظ الذي يرتبط به معناه"⁽⁶⁶⁾، وهذه العلامات اللغوية لا يتحدد مرجعها إلا في سياق الخطاب الذي ترد فيه⁽⁶⁷⁾؛ لأنّها خالية من أيّ معنى في ذاتها، فهي الرابطة بين النّصّ والذوات الموجودة في المقام، أي: تحيل إلى الواقع غير اللغوي من عالم الأشياء.

فلا يمكن منحها إحالة حقيقية على أساس إحالتها الافتراضية؛ لأنّها غير قادرة على تحديد إحالتها الحقيقية بنفسها، ولهذا يقول: جون كلود ميلنر: إنّها تقتقر إلى الاستقلالية الإحالية⁽⁶⁸⁾، وللعرب سبق في بيان هذا المفهوم؛ إذ سمّوها (المبهمات)، جاء في الكتاب: "فهذه الأسماء لما كانت مبهمة تقع على كلّ شيء، وكثرت في كلامهم، خالفوا بها ما سواها من الأسماء، في تحقيرها، وغير تحقيرها"⁽⁶⁹⁾، وفي معناها "فمن مخالفتها في المعنى:

وقوعها على كل ما أومأت إليه⁽⁷⁰⁾، أي: "أنها لا يشار بها إلى شيء، فيقتصر بها عليه حتى لا تصلح لغيره"⁽⁷¹⁾، ولهذا أطلق عليها سيويه مصطلح (الأسماء المبهمة).

ولم يكن هذا الإبهام عنده مطلقاً في كل موضع، وإنما كان كذلك، وهي في حال الأفراد، وليست مركبة؛ إذ كان يسميها في الكلام (أسماء إشارة)؛ لأنها صارت تُبنى المخاطب وتُومئ إلى المُشار إليه المقصود في الكلام، ليس له شُرْكَةٌ مع غيره بقول، وإنما صارت "... الأسماء المبهمة ... نحو هذا وهذه ... وما أشبه ذلك ... معرفة؛ لأنها صارت أسماء إشارة إلى الشيء دون سائر أمته"⁽⁷²⁾، وقد تتبّه ابن الحاجب على هذا في أماليه، فقال: " واسم الإشارة وإن سُمِّي مُبهماً، فلا ينفك عن قرينة مشروطة فيه باعتبار الوضع يُتَبَيَّن بها غالباً، ومن هذه الجهة كان الوهم لِمَا رَأَوْهَا لا يُفَهِّمُ منها ماهية مسماها، توهموا أنّها كعشرين وثلاثين، وليسا بسواء؛ إذ عشرون وثلاثون لا ينفك عن الإبهام باعتبار الوضع، وهذا بابه إن فُرِضَ إبهامٌ، فلذَهول عن قرينة الإشارة المعيّنة"⁽⁷³⁾، فهذا وهذه وذلك، وصاحبها أسماء مبهمة، لا تُذَكَّرُ في الكلام إلا "حين يُظَنُّ أنه قد عرفت ما يعني"⁽⁷⁴⁾، فإذا وذه ... معانها أنّك بحضرتهما"⁽⁷⁵⁾، ولهذا كان مصطلح (المبهمة) يشمل عنده الضمائر، وأسماء الإشارة، والموصولات⁽⁷⁶⁾، وربّما لهذا نجد أسماء الإشارة في تصنيف بعض المحدثين تدرج ضمن الضمائر، فقد سماها تمام حسان "ضمائر الإشارة"⁽⁷⁷⁾، وكذا في تقسيم فؤاد حنّا ترزي؛ إذ يشمل الضمير عنده "جميع الضمائر المنفصلة والمتصلة المعروفة، وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة"⁽⁷⁸⁾.

وقد ذكر سيويه أنّ اسم الإشارة يُعرّف به، كما يُعرّف بالضمير؛ إذ قال: "وقد يكون هذا وصاحبه بمنزلة هو، يُعرّف به، تقول: هذا عبد الله فاعرفه؛ إلا أنّ هذا ليس علامة للمضمر، ولكنك أردت أن تُعرّف شيئاً بحضرتك"⁽⁷⁹⁾.

والتعريف الذي أراده سيويه لاسم الإشارة هو ما أراده في باب الضمير فيما تقدّم من البحث، أراد المتكلم أن يُبيّن للمخاطب ما كان بلغه عن المُشار إليه، ويُثبت له ويُحقّق ما كان يتجاهله من صفاته، أو ينكرها.

فإنّما جاء التعريف باسم الإشارة رعاية للمقام؛ لأنّ ما في الإشارة من التمييز كفيل بإزالة التجاهل والإنكار اللذين يبديهما المخاطب؛ لأنّ اسم الإشارة مصحوب بما للمُشار إليه من صفات لا تكون إلا فيه، هي صفات جديدة بأن تميّزه ليكون معروفاً عند الجميع، ولا يخفى على أحد، فالإفادة هنا ممّا في اسم الإشارة من الحسيّة؛ لأنّ المحسوس يرقى فوق كلّ إنكار أو تجاهل.⁽⁸⁰⁾ فالقيمة التداولية لأسماء الإشارة تتضح إذا تمثّلنا وظيفتها في تمييز

الذات المحسوسة، أو المعاني التي سبق للمخاطب علم بها في سياق الكلام مع مراعاة القرب والبعد اللذين يلازمان تلك الأسماء، فالإشارة تهدي المخاطب إلى دقائق وجزئيات لا يدركها بمعزل عنها؛ لأنّ الإشارة الحسيّة أكثر قدرة على أداء المعنى المقصود وإيصاله إلى المخاطب من الإشارة اللفظيّة، فإذا اجتمعت هي والإشارة الحسيّة، كان المخاطب أكثر وضوحًا وبيانًا وأشدّ رسوخًا في فهم المعاني، أو الصفات التي أشير بها إلى المشار إليه لما يصحب الإشارتين من تخصيص وتمييز للمعنى المقصود⁽⁸¹⁾، يقول سيويه في تفسير منع اسم الإشارة (هذا) من أن يكون نعتًا لـ(الطويل والرجل)؛ لأنه أخصّ منهما في التعريف: "وإنما منع هذا أن يكون صفة للطويل والرجل أنّ المُخبر أراد أن يُقرب به شيئًا ويُشير إليه لتعرفه بقلبك وبعينك، دون سائر الأشياء، وإذا قال الطويل فإنما يريد أن يُعرفك شيئًا بقلبك ولا يريد أن يعرفك بعينك، فلذلك صار هذا يُنعت بالطويل ولا يُنعت الطويل بهذا، لأنه صار أخصّ من الطويل حين أراد أن يعرفه شيئًا بمعرفة العين والقلب، وإذا قال الطويل فإنما عرفه شيئًا بقلبه دون عينه، فصار ما اجتمع فيه شيئان أخصّ"⁽⁸²⁾. وقول سيويه أنّ اسم الإشارة (هذا) فيه معرفتان، معرفة العين ومعرفة والقلب؛ ذلك لأنّ الإسناد إلى اسم الإشارة إثارة للانفعال والأحاسيس، ولما تتضمنه في بعض مواضعها من المدح والتعجب والإنكار والاستهزاء والتوبيخ، وهنا يجد اسم الإشارة (هذا) الذي وُضع للقرب في الأصل مكانه لما فيه من معاني الدنو، والقرب، التي تتناسب مع تلك المعاني.

وهذا الأصل الذي ذكره سيويه في استعمال اسم الإشارة (هذا) صفةً يندرج فيه أمران، أحدهما: إشراك الذات والصفات في إيصال المعنى المراد، فلا يُنظر إلى الذات إلّا في إطار ما لها من صفات، وثانيهما: تهيئة المخاطب لما يأتي بعد اسم الإشارة من حكم للمشار إليه، وفي ذلك تثبيت وتقرير لحكم لا يقبل الشكّ والإنكار، وبهذا يكون اسم الإشارة في مثل هذه الأساليب بؤرة وصل يجتمع فيها ما قبله وما بعده⁽⁸³⁾.

ولم تفت نباهة إمام النحاة أن يشير إلى أنّ الضمير واسم الإشارة قد يتفاضلان في حلول أحدهما مكان الآخر في الكلام⁽⁸⁴⁾، وذلك تبعًا للسياقات التي يردان فيها، ولهذا فإنّ البليغ يختار ما له ميزة أسلوبية تنعكس على المعنى المراد من السياق، فقد تجد شاهدًا يُوهمك أنّ القياس يقتضي فيه استعمال اسم الإشارة، والضمير على حدّ سواء، ولكنك إذا نظرت إلى المعنى المتحصّل من الكلام على وفق ذلك، ستجد أنّ الضمير أولى بالاستعمال من اسم الإشارة، لما فيه من دلالة على جدارة ما قبله بما بعده، ولما يصحبه من عمليات عقلية وذهنية تفضي إلى تمكّن ذلك عند المخاطب، وثبوت له، بخلاف اسم الإشارة، فإنّه لا

يدلّ على ذلك؛ لأنّ اسم الإشارة موضوع للدلالة على المشار إليه⁽⁸⁵⁾، والمشار إليه يكون في الأصل ذاتاً غيرك، وليس لك أن تشير للمخاطب إلى نفسه، هذا لا يكون في الكلام، قال سيبويه في تفسيره تقدير مرفوع مضمّر، أيكون اسم الإشارة (هذا)، أو الضمير (أنت)، في قول الشاعر عدي بن زيد⁽⁸⁶⁾:

أرواحٌ مُودِعٌ أمُّ بُكُورٍ أنتَ فانظرُ لأيِّ ذاكِ تصيرُ

"وقد يجوز أن يكون (أنت) على قوله: أنت الهالكُ، كما يقال: إذا ذكّر إنسانٌ لشيء، قال النَّاسُ: زيدٌ، وقال النَّاسُ: أنتَ، ولا يكون على أن تُضمِرَ هذا؛ لأنك لا تُشيرُ للمخاطب إلى نفسه، ولا تحتاج إلى ذلك، وإنما تُشير له إلى غيره، ألا ترى أنّك لو أشرت له إلى شخصه، فقلت: هذا أنت، لم يستقم"⁽⁸⁷⁾.

وقد تكون بالضمير حاجة إلى اشتراكه مع اسم الإشارة لإنتاج معنى مقصود، وذلك في مقام إنكارٍ على إنسان أن يقوم بعملٍ بعينه، إذا أنيطَ به، ومن ثمّ يلجأ المخاطب إلى إضافة اسم الإشارة إلى الضمير، وكان بإمكان المخاطب المجيب أن يأتي بالضمير وحده جواباً لسائل يسأل: أين القائم بكذا وكذا؟ فيقول: أنا، ولكنّه زاد عليه (ذا)، لزيادة التعيين، جاء في التحرير والتنوير: "فليست زيادة اسم الإشارة إلا لتعيين مفاد الضمير..."⁽⁸⁸⁾، ثمّ إنّ العرب قد تستعمل هذا الإخبار لأجل الإشارة إلى مُتقرّرٍ في ذهن السامع، والمتكلّم لا يعلم أنّه عين المسند إليه⁽⁸⁹⁾، ولهذا "إذا أرادوا العناية بتحقيق هذا الاتّحاد، جاءوا بهاء التنبيه، فقالوا: ها أنا ذا، يقوله المتكلّم لمن قد يُشكُّ أنّه هو، نحو قول الشاعر"⁽⁹⁰⁾:

إنّ الفَتَى مَنْ يَقُولُ هَا أَنَا ذَا ليس الفَتَى مَنْ يَقُولُ كَانَ أَبِي⁽⁹¹⁾

فالمتكلّم بهذا الصّرب من الإخبار في هذا المقام ليس مراده أن يُعرّفه نفسه، كأنّه يريد أن يُعلّمه أنّه ليس غيره هذا محال. ولكنّه أراد أن يُنبّهه، كأنّه قال: الحاضر عندك أنا، والقائم بكذا وكذا أنا⁽⁹²⁾.

وذكر سيبويه أنّ العرب في قولها: (ها أنا ذا)، (ها أنت ذا) أرادوا أن يقولوا: هذا أنا، وهذا أنت، فقَدّمُوا (ها)، وصارت (أنا، وأنت) بينهما⁽⁹³⁾، وذلك "أنّ الحال اقتضت أن يبدأ ب(ها) التنبيه، لِيُنَبِّهَ بها المخاطب على النّظر إلى المشار إليه، ثمّ يبدأ بالمسؤول عنه؛ لأنّه الاسم، فيقال: ها هو ذا، أي: انظر: إلى من سألت عنه، وإنّما يبدأ به ويُخبر عنه إذا كان قد رآه، ولم يَعْرِفْ من هو"⁽⁹⁴⁾، و"لأنّ الهاء تحتوي رنيئاً تفاعلياً تُستخدَمُ أداة تنبيه أو تقديم"⁽⁹⁵⁾.

وقد نبّه سيبويه بإشارة خفية على أنّ العرب قد تريد بقولها: (هذا أنت تقول كذا وكذا) معنى التعجب، وذلك من خلال "القرينة، كما تقول: لمن وجدته حاضراً، وكنت لا تترقّب حضوره: ها أنت ذا، أو من الجملة المذكورة بعده إذا كان مفادها التعجب⁽⁹⁶⁾، كما في قوله تعالى: (ها أنتم أولاء تحبونهم)⁽⁹⁷⁾.

ثم إنّ العرب قد تقصد من الإخبار بهذا المقام "معنى مصادفة المتكلم الشيء عين الشيء يبحث عنه في نفسه، نحو: (أنت أبا جهل)، قاله له ابن مسعود يوم بدر؛ إذ وجده مُثخناً بالجراح صريعاً"⁽⁹⁸⁾، جاء في الكتاب: "وحدّثنا يونس أيضاً تصديقاً لقول أبي الخطاب، أنّ العرب تقول: هذا أنت تقول كذا وكذا، لم يرد بقوله هذا أنت، أن يعرفه نفسه، كأنه قال: الحاضر عندنا أنت، والحاضر القائل كذا وكذا أنت"⁽⁹⁹⁾.

وينقل لنا سيبويه نصّاً مهماً يُصوّر فيه ما كان يرد على ألسنتهم من الكلام يدلّك فيه على أنه لم يكن معنياً بدراسة اللغة في جانبها التوليدي، أو التحويلي، أو البنيوي، وعزلها عن سياقها الاجتماعي والثقافي والنفسي، وإهماله الظروف الاجتماعية والنفسية للمتكلّم والمخاطب، فهو يرى أنّ اللغة لا تكون إلا من خلال توظيفها في الخطاب، كما رأى بنفنيست⁽¹⁰⁰⁾ فيما بعد.

والنصّ الذي نقله سيبويه يتعلّق بمسألة التعيين، التي تعني الطريقة الواضحة التي تكشف العلاقة بين اللغة والسياق، ولا سيما في العناصر الإشارية الشخصية، كأسماء الإشارة المرتبطة ارتباطاً مباشراً بالظروف المحيطة بالكلام المنطوق⁽¹⁰¹⁾، فذهب إلى أنّ اسم الإشارة (هذا) وصوابه، وإن أقرت العرب استعمالها في الحضرة والمشاهدة، ومن ثمّ تصوير معرفة؛ لأنها تشير إلى شيء دون سائر أمته⁽¹⁰²⁾، تُستعمل كذلك في حال محسوسة من غير مشاهدة، وتُشير إلى شيء غير معيّن، وإن كان المُشار إليه معرفةً لفظاً، يقول: "هذا باب من المعرفة يكون فيه الاسم الخاصّ شائعاً في الأمة، ليس واحداً منها أولى به من الآخر، ولا يُتوهّم به واحدٌ دون آخر له اسمٌ غيره، نحو قولك للأسد: أبو الحارث وأسامة، وللثعلب: تُعالة...، ومعناه إذا قلت هذا أبو الحارث أو هذا تُعالة أنك تريد هذا الأسد وهذا الثعلب؛ وليس معناه كمعنى زيد وإن كانا معرفةً"⁽¹⁰³⁾، ثمّ يُفسّر لنا سيبويه وجه الفرق بين (زيد والأسد) في التعريف؛ كونهما كلاهما مشاراً إليه بعنصرٍ إشاريٍّ تعريفيّ واحد، وهو (هذا)، فمن أين أتى الفرق؟ فكان الجواب عنده "أنك إذا قلت هذا زيد، فزيد اسم لمعنى قولك هذا الرجل إذا أردت شيئاً بعينه قد عرفه المخاطب بحليته... وإذا قلت: هذا أبو الحارث فأنت تريد هذا الأسد، أي: هذا الذي سمعت باسمه، أو هذا الذي قد عرفت أشباهه، ولا تُريد

أن تشير إلى شيء قد عرفه بعينه قبل ذلك، كمعرفته زيداً، ولكنه أراد هذا الذي كل واحد من أمته له هذا الاسم، فاختص هذا المعنى باسم، كما اختص الذي ذكرنا بزيد؛ لأن الأسد يتصرف تصرف الرجل ويكون نكرةً، فأرادوا أسماءً لا تكون إلا معرفةً، وتلزم ذلك المعنى⁽¹⁰⁴⁾، أي: معنى الشمول، لا التخصيص والتعيين، ويزيد سيويه إيضاحاً وبيانياً في توضيح الفرق بين لفظ (الأسد وزيد)، بسببه أغوار الاستعمال في كلامهم، ليُريك أنه يهتم بدراسة اللغة في حيز الاستعمال، يتجاوز فيه المعاني الوضعية للمفردات، والمُتعلّقة بالبنية والدلالة إلى معانٍ أخرى تكتسبها من السياق الخارجي مُتمثلاً في المقامات التي يُنجزُ فيها الخطاب، يقول: "وإنما منع الأسد وما أشبهه أن يكون له اسمٌ معناه معنى زيد، أن الأسد وما أشبهها ليست بأشياء ثابتة مُقيمةً مع الناس، فيحتاجوا إلى أسماء يعرّفون بها بعضاً من بعض، ولا تُحفظُ خلاها كحفظ ما يثبت مع الناس ويقتونهُ ويتخذونهُ، ألا تراهم قد اختصوا الخيل والإبل والغنم والكلاب وما تثبت معهم واتخذوه، بأسماء كزيد وعمرو"⁽¹⁰⁵⁾.

وما ذكره سيويه من حظ اسم الإشارة في النصّ المذكور أنفاً من عدم قدرته على التعيين والتخصيص يُشبهه إلى حدٍ كبير ما ألمح إليه ابن جني، وهو أن العناصر الإشارية الشخصية تفقد دلالتها في الظلمة، جاء في الخصائص: "أولا تعلم أن الإنسان إذا عناه أمرٌ، فأراد أن يخاطب به صاحبه وينعم تصويره له في نفسه، استعطفه ليُقبل عليه، فيقول له: يا فلان أين أنت؟ أرني وجهك، أقبل عليّ أحدثك، أما أنت حاضرٌ يا هناه، فإذا أقبل عليه وأصغى إليه، اندفع يحدثه أو يأمره أو ينهيه أو نحو ذلك، فلو كان استماع الأذن مُغنياً عن مقابلة العين مُجزئاً عنه، لما تكلف القائل ولا كلف صاحبه الإقبال عليه والإصغاء إليه. وعلى ذلك قال:...الهدليّ:

رَفُونِي وَقَالُوا يَا خُونِدُ لَا تُرْعَ فَقُلْتُ وَأَنْكَرْتُ الْوُجُوهَ هُمْ هُمْ⁽¹⁰⁶⁾

أفلا ترى إلى اعتباره بمشاهدة الوجوه، وجعلها دليلاً على ما في النفوس، وعلى ذلك قالوا: (رُبَّ إشارة أبلغ من عبارة)...، وقال لي بعض مشايخنا رحمه الله: أنا لا أحسن أن أكلم إنساناً في الظلمة"⁽¹⁰⁷⁾.

يمكن أن نخلص ممّا تقدم أن سيويه كان معنياً بدراسة العلاقة بين العلامات، ومستعملي هذه العلامات؛ إذ إنَّ البحث اللغوي عنده يتجاوز الدراسة السكونية للغة إلى دراستها في سياق استعمالها، ومراعاة كل ما يحيط بها من أحوال، وما تخضع له من مقاصد المتكلمين⁽¹⁰⁸⁾.

-العناصر الإشارية الزمانية والمكانية-

تُعدّ العناصر الإشارية الزمانية والمكانية عند (جايا سودرما) ركناً من أركان الإشارات؛ إذ يُقصدُ بها عنده أسلوب المشير إلى الزمان والمكان الذي أحال إليه المتكلم، وسمعه المخاطب في حالٍ خاصٍ⁽¹⁰⁹⁾، وهي نوع من الإشارات التي تستغلّ الوجود الذي ينتمي إليه المتخاطبون؛ لأنها تُعنى بتوجيه التبادل الكلامي بين ذات متكلمة تنتج خطاباً موجّهاً إلى ذات أخرى، وتقوم باستجلاء ظهور السياق الزماني والمكاني في الخطاب، وما تُحيل إليه في السياق الذي ترد فيه⁽¹¹⁰⁾.

ثانياً: العناصر الزمانية:

وهي ألفاظ يستعملها المتكلمون للدلالة على زمان وقوع الحدث بالقياس إلى زمان التكلّم؛ إذ يُعدّ زمان التكلّم مركز الإشارة الزمانية في الكلام، فإذا وردت في مقطع خطابي، وجب علينا معرفة الإطار الزمني للحدث اللغوي، فإن لم يُعرف زمان التكلّم، أو مركز الإشارة الزمانية، التبس الأمر على المخاطب، أو القارئ⁽¹¹¹⁾؛ لأنّ الحكم على أيّ قول يدلّ على زمن معيّن بالصحة أو الخطأ يعتمد بصفة عامّة على زمن وقوعه، فمن ذلك أنّك إذا قلت: آتيك بعد أسبوع يختلف مرجعها إذا قلتها اليوم، أو قلتها بعد شهر، أو سنة، وكذلك إذا قلت: نلتقي الساعة العاشرة، فزمان التكلّم وسياقه هما اللذان يحدّدان المقصود بالساعة العاشرة صباحاً أو مساءً من هذا اليوم أو اليوم الذي يليه؛ فلكي يكون الخطاب واضحاً لا بدّ لك من معرفة ما يُشيرُ إليه الكلام بتحديد زمانه بالقياس إلى زمان التكلّم⁽¹¹²⁾.

وقد سبق سيويه التداوليين الغربيين والعرب المحدثين في الالتفات إلى هذا المورد كما ذكرْتُ ذلك في أول البحث⁽¹¹³⁾.

وقد تنبّه سيويه منذ باكورة التأليف اللغوي على مُسلمة للبعد الإشاري للزمن، وذكرها العالم اللساني الغربي (بنفنيست) فيما بعد، وهي أنّ أمر الزمن في الخطاب لا يتعلّق بالزمن الفيزيقي (المُستمرّ، والأحاديّ الشكل، والمُجزأ إرادياً)، ولا بالزمن التسجيلي (زمن اليومية والتاريخ)، وإنّما يتعلّق بالزمن اللساني الذي نجد له خصوصية في ارتباطه العفويّ بالممارسة؛ إذ يتحدّد وينتظم بوصفه وظيفة للخطاب، فالزمن له مركزه، وهو مركزيّ توليديّ ومحوريّ معاً في حاضر لغة الكلام.

ولا تتموضع لحظات الزمن إذن في اللغة بحسب وضعها الخاصّ، بل تأتي بوصفها وجهات نظر خلفيّة أو أماميّة، انطلاقاً من الحاضر، فعلى اللغة بالضرورة أن تأمر الحاضر انطلاقاً من المحور، وهذا يكون دائماً في لحظة الخطاب، ومن هنا يأتي التمييز الدقيق ل(بول كوشي) الذي يجد أنّ العلاقة بلحظة الخطاب هي الإشاريّة⁽¹¹⁴⁾، جاء في الكتاب:

"وإن شئت قلت: إذا كان غداً فأنتي، وهي لغة بني تميم، والمعنى أنه لقي رجلاً، فقال له: إذا كان ما نحنُ عليه من السَّلامة، أو كان ما نحنُ عليه من البلاء في غدٍ، فأنتي..."⁽¹¹⁵⁾، وقد شرح السيرافي هذا البُعدَ الإشاريَّ شرحاً واضحاً لا يقبل اللبسَ بأنَّ العربَ القدامى قد عرفوا البُعدَ الإشاريَّ اللسانيَّ للزمن في لحظة الكلام، واستعملوه في كلامهم؛ إذ قال: "ومن العرب من يقول: إذا كان غداً فالقني، وهم بنو تميم، وإنما نصبوا بإضمار فعلٍ، كأنهم قالوا: إذا كان ما نحنُ عليه من السَّلامة، أو من الحال التي هم عليها، والمعنى فيه: إذا لم يحدث لك مانعٌ أو حالٌ تُعذَّرُ في التخلُّفِ لِحُدوثها، فالقني، ... والمعنى فيه مفهوم؛ وذلك أن مواعيد النَّاسِ إنما تقع على بقاء الأحوال التي هم عليها، ألا ترى أن رجلاً لو قال لآخر: إنِّي أتيك في غدٍ مُسليماً أو زائراً، ومنزلُهُ عنه شاسعٌ، ثم مُطروا في غدٍ مطراً عظيماً، يشقُّ فيه تجشُّم الزيارة، كان معذوراً في ترك الزيارة، ولم يُنسب إلى جملة المتخلِّفين الكذابين؛ لأنَّ وعده كان مُعلِّقاً بسلامة الأحوال، وإن لم يكن ملفوظاً به"⁽¹¹⁶⁾.

وذكر سيبويه أنَّ الإحالة إلى الزمان قد تستغرق الظرف كُلَّهُ، كأن يقال: سيرَ عليه يومين، وأنتَ تعني أنَّ السيرَ وقع في اليومين جميعاً "ولو قلت: سيرَ عليه يومين، وأنتَ تعني أنَّ السيرَ كان في أحدهما، لم يجز"⁽¹¹⁷⁾، وقال أيضاً: "ومما لا يكون العملُ فيه من الظروف إلاَّ متصلاً في الظرف كُلِّهِ، قولك: سيرَ عليه الليلَ والنهارَ، والذهَرَ، والأبَد... ويدلُّك على أنه لا يكون أن يجعل العملَ فيه في يومٍ دونَ الأيامِ وفي ساعةٍ دونَ الساعات، أنك لا تقول: لقيته الدهرَ، والأبَدَ، وأنتَ تريد يوماً منه، ولا لقيته الليلَ وأنتَ تريد لقاءه في ساعةٍ دونَ الساعات، وكذلك النَّهارُ، إلاَّ أن تريد سيرَ عليه الدهرَ أجمعَ، والليلَ كُلَّهُ، على التكثر... وإنما جاء هذا على جوابِ كمٍّ، لأنه جعله على عدَّةِ الأيامِ والليالي... كأنه قال: سيرَ عليه عدَّةِ الأيامِ، أو عدَّةِ الليالي"⁽¹¹⁸⁾.

وقد يستغرق الحدث الموقوع مدَّةً محدَّدةً من الزَّمان، كأن يُقال: صرَبَ زيدٌ عمراً يومَ الخميس، فصرَبَ زيدٌ عمراً لا يستغرق يومَ الخميس كُلَّهُ، وإنما يقع في جزءٍ منه، فمن ذلك أنك تقول: سيرَ عليه اليومُ، فترفع وأنتَ تعني في بعضه، كما تقول في سعة الكلام: الليلةُ الهلالُ، وإنما الهلالُ في بعض الليلة، وإنما أراد الليلةُ ليلةُ الهلالِ، ولكنه اتَّسع وأوجز"⁽¹¹⁹⁾. وقد فطن سيبويه لأنَّ بعض الكلام يحتمل معناه أن الظرف يستغرق الزمان كُلَّهُ، أو بعضه، وهذا إنما يُوكَلُ إلى القصد والغاية "فمن ذلك قولك: متى يُسارُ عليه؟ وهو يجعله ظرفاً، فيقول: اليومُ أو غداً، أو بعد غدٍ أو يومَ الجمعة، وتقول: متى سيرَ عليه؟ فيقول: أمسٍ أو أوَّلَ من أمسٍ، فيكونُ ظرفاً، على أنه كان السَّيرُ في ساعةٍ دونَ سائرِ ساعاتِ اليومِ، أو

حينٍ دون سائر أحيانِ اليوم، ويكونُ أيضاً على أنه يكون السَّيرُ في اليومِ كلِّه؛ لأنَّكَ قد تقول: سيرَ عليه في اليومِ ويُسارُ عليه في يومِ الجمعة، والسَّيرُ كان فيه كُله⁽¹²⁰⁾. ولم تفتُ براعة إمام النِّحاة أن يلفتت إلى أن العناصر الإشاريّة قد تكون دالّة على الزمان الكونيّ الذي يفترض تقسيمه إلى فصول وسنوات، وأشهُر وأيام وساعات⁽¹²¹⁾ ... الخ، جاء في الكتاب: "وممّا أُجري مجرى الأبد والدَّهر واللَّيل والنَّهار: المُحرَّمُ وصَفَرٌ وجمادى، وسائرُ أسماء الشُّهور إلى ذى الحِجَّة؛ لأنَّهم جعلوهنَّ جملةً واحدةً لعدّة أيام، كأنَّهم قالوا: سيرَ عليه الثلاثون يوماً"⁽¹²²⁾.

ولم يكتفِ بالنظر إلى الجانب النَّحويّ الذي يُوجِّه معنى الكلام، وإنَّما يرى ضرورة أن تتضافر معه علةٌ أخرى، وهي مراعاة الجانب التداوليّ، وموافقة مقتضياته، ولعلّ تأكيد المقام هذا يرجع إلى ما لاحظناه عنده من المزوجة بين ما هو نحويّ ودلاليّ، وما هو تداوليّ، ولذلك نبّه على أنه جرى في كلامهم أنّهم إذا أضافوا كلمة (شهر) إلى رمضان، أو المحرّم، فقالوا: سيرَ عليه شهرُ رمضان، أو شهرُ المحرّم، لكان المعنى أنّهم أرادوا أن يُوقِّتوا وقتاً بعينه، ولم يجعلوه على عدّة الأيام، فصار بمنزلة يوم الجمعة، والبارحة؛ إذ قال: "ولو قلت: شهر رمضان، أو شهر ذى الحِجَّة، لكان بمنزلة يوم الجمعة، والبارحة، واللييلة، ولصار جواب (متى)"⁽¹²³⁾؛ لأنّ (متى) جرى في استعمالهم أن يُذكرَ في جوابه الوقت بعينه، فنقول: "اليوم، أو يومَ كذا، أو شهرَ كذا، أو سنةً كذا... وأشباه هذا"⁽¹²⁴⁾.

وقد تقتضيه دواعي الاستعمال أن يُجرّوا الظروف على غير ما وضعوه لها في أصل استعمالهم، فيأتون بها في موضع بعينه، وهم يريدون المبالغة والتكثير، لا وقتاً بعينه ولا عدته، وذلك بحسب السياق والمقام، فمن ذلك "...تقول: ... سيرَ عليه الدهر، وإنَّما تعني: بعض الدَّهر، ولكنّه يُكثَّر، كما يقول الرجل: جاءني أهلُ الدنيا، وعسى أن لا يكون جاءه إلا خمسة فاستكثرهم"⁽¹²⁵⁾.

وينقل لنا التداوليون، وفي مقدّماتهم (لفنسون) أن بعض العناصر الإشاريّة إلى الزمان قد يتّسع مداها فتتجاوز "الزمان المحدّد لها عرفاً إلى زمانٍ أوسع، فكلمة اليوم في قولنا: بنات اليوم مثلاً، تشمل العصر الذي نعيش فيه، ولا تتحدّد بيومٍ مُدَّتُه أربعٌ وعشرون ساعةً، وكلُّ ذلك موكّوً إلى السياق الذي تُستعملُ فيه هذه العناصر الإشاريّة إلى الزمان"⁽¹²⁶⁾، وقد سبقهم إمامُ نُحاة العرب في النَّظر إلى هذا التجاوز وخروج الإشارات الزمانيّة عن استعمالها في الكلام؛ إذ قال: "ومن العرب من يقول: اليومَ يومك، فيجعلُ اليومَ الأوّل بمنزلة الآن؛ لأنّ الرجلَ قد يقول: أنا اليومَ أفعلُ ذلك، ولا يريدُ يوماً بعينه"⁽¹²⁷⁾. ولم ينسَ سيبويه أن يُنبِّهك إلى

أن استعمالك الإشارات الزمانية في هذا الباب إنما هو خاضع إلى ما أقرته العرب في كلامها، وموَكول إلى استعمالهم، وهذا أمر يُبصر في الكلام جزء لا يتجزأ من الأحوال والمقامات، ودواعي الاستعمال التي تقتضي هذا الضرب من الكلام، أو ذلك، ولذلك قعد لنا هذا الإلزام، فقال: "فليس لك في هذه الأشياء إلا أن تُجربها على ما أجرؤها، ولا يجوز لك أن تريد بالحرف غير ما أرادوا"⁽¹²⁸⁾.

ثالثاً: الإشارات المكانية:

وهي عناصر إشارية تتمثل في العلاقة المكانية بين المتكلم والاسم المُشار إليه، وتُمثلها في الأمر العام ظروفُ المكان، ويُعتمدُ استعمالها وتفسيرها على معرفة مكان المتكلم وقت التكلم، أو على مكان آخر معروف للمخاطب أو السامع، ويكون لتحديد المكان أثره في اختيار العناصر التي تشير إليه قُرباً أو بُعداً أو جهة⁽¹²⁹⁾، ولم تكن العناصر الإشارية المكانية محصورة بالظروف المكانية فحسب، وإنما تتجاوز إلى الأسماء التي تدلُّ على المكان، وتتضمن الإشارة إليه، كأسماء الإشارة وغيرها، على ما سيُتضح، وذلك "لامتياز الاسم الذي يكون علامة فارقة تدعو إليها حاجات الاجتماع وال عمران والتواصل"⁽¹³⁰⁾، جاء في الكتاب "والأماكن إلى الأناسي ونحوهم أقرب، ألا ترى أنهم يَخصُونها بأسماء كزيد وعمرو، وفي قولهم: مَكَّة وعُمان ونحوهما، ويكون منها خلق لا تكون لكل مكان ولا فيه، كالجبل والوادي، والبحر، والدَّهْرُ ليس كذلك، والأماكن لها جُنَّةٌ، وإنما الدَّهْرُ مُضِيُّ الليل والنهار، فهو إلى الفعل أقرب"⁽¹³¹⁾.

فهذا النصُّ ينبئك أن سيبويه قد التفت إلى حركة الزمان وتنقله من حال إلى حال، وسكون المكان وثباته. وذهبت (أرغستا) إلى أن الإشارات المكانية تشير إلى المكان بين المتكلم والمخاطب في الخطاب؛ إذ إن الأساس التداولي في الإشارات المكانية المناسبة هو المسافة السايكولوجية؛ لأنَّ القرب الظاهري عند المتكلم يساوي في المعنى القرب السايكولوجي، وكذا الأمر في البُعد⁽¹³²⁾، قال سيبويه في معرض تفريقه بين اسم الإشارة (هذا وذاك) "وذاك بمنزلة هذا، إلا أنك إذا قلت: ذاك، فأنت تُنبيهه لشيء متراخ"⁽¹³³⁾.

ولعلَّ قارئ الكتاب بصورة متأنية يجد إشارات استدلالية تعكس تصوُّراً كلامياً خلف تحليله النحوي في مسألة الظروف الزمانية والمكانية⁽¹³⁴⁾؛ إذ ذهب سيبويه إلى أن ظروف الزمان والمكان لما كانت موقوعاً فيها ومكوِّناً فيها⁽¹³⁵⁾، فإنها تتشابه في إجراء العرب لها في كلامها، قال في كلامه على (كم) كونها استفهاماً عن المقدار في الزمان والمكان وغيرهما، ويقع تحتها المنكور والمعروف، لوقوع التقدير عليهما⁽¹³⁶⁾ "فمن ذلك أن يقول: كم سيرَ عليه

من الأرض؟ فنقول: فرسخان، أو ميلان، أو بريدان، كما قلت: يومان⁽¹³⁷⁾، أي: أنك أجريته على بيان عِدَّة المسافة، كما قال: كم سير عليه؟ فقلت: سير عليه الليل، وحملته على بيان عِدَّة الزمان، ولم ترد وقتًا بعينه؛ لأنَّ (كم) جرت في كلامهم لبيان المقدار، لا التوقيت⁽¹³⁸⁾، فإن أردت أن تُلقِي كلامك إلى المخاطب فيه إشارة إلى المكان مُحدَّدة، جئت بـ(أين)؛ لأنها يُسأل بها عن مكان بعينه، كما أنَّ (متى) يُسأل بها عن وقت بعينه، جاء في الكتاب: "ونظير متى من الأماكن: (أين)، ولا يكون أين إلا للأماكن، كما لا يكون متى إلا للأيام والليالي، فإن قلت: أين سير عليه؟ قال: سير عليه مكان كذا وكذا، وسير عليه المكان الذي تعلم... فأجر كم" في الأماكن مُجرها في الأيام والليالي، وأجر أين في الأماكن مجرى متى في الأيام⁽¹³⁹⁾.

وينطلق تصوُّر سيبويه للإشارة المكانية من سمت العرب الذي أجروا الكلام عليه، وهذه ليست مُجرَّد تصوُّرات فارغة، وإنما التزام هذه الطريقة يتجاوب بعمق مع التصوُّر الاجتماعي التواصلي⁽¹⁴⁰⁾ يقول: "ومن ذلك قول العرب: هو موضعه، وهو مكانه، وهذا مكان هذا، وهذا رجل مكانك، إذا أردت البدل...ويقال للرجل: اذهب معك بفلان، فيقول: معي رجل مكان فلان، أي معي رجل يكون بدلاً منه ويُغني غناه، ويكون في مكانه"⁽¹⁴¹⁾، وقد عقب السيرافي على كلام سيبويه، فقال: "هذا يكون على معنيين كلاهما ظرف، أحدهما: أن يُراد المكان الذي يكون فيه، والآخر: أن يُراد البدل منه في صنعة أو ولاية"⁽¹⁴²⁾.

ومن خلال فهمه كلام العرب واستعمالاتهم يُبصِّرنا أن بعض الظروف يُستعمل للدلالة على ما يشيرون فيه إلى موضع المنازل والمناقب؛ لأنَّ هذه فيها مراتب يعلو بعضها بعضًا، كالأماكن بعضها أعلى من بعض، جاء ذلك في كلامه على (دون) التي أجروها في كلامهم ظرفًا على السعة، أي: استعمالوها في معنى المكان تشبيهاً، جاء في الكتاب: "وأما دونك، فإنه لا يُرْفَعُ أبدًا، وإن قلت: هو دونك في الشرف؛ لأنَّ هذا إنما هو مثل، كما كان هذا مكان ذا في البدل مثلًا، ولكنَّه على السعة"⁽¹⁴³⁾، أي: أن (دون) يجري في الكلام على معنيين، أحدهما: أن يكون ظرفًا منصوبًا لا غير، وإنما يُستعمل في المكان على السعة، "فيقال: زيدٌ دون عمرو في العلم والشرف، ونحوه، كأنَّ هذه المناقب منازلٌ يعلو بعضها بعضًا، كالأماكن التي بعضها أعلى من بعض، ثم جعل بعض الناس في موضع الشرف، أو من العلم، وجعل غيره أسفل من موضعه... وأما الموضع الآخر لـ(دون)، فإن تكون بمعنى (حقير أو مُستردل)، فيقال: هذا دونك، أي: هذا حقيرك ومستردلك، كما تقول: ثوبٌ دون، إذا كان رديئًا.." ⁽¹⁴⁴⁾.

ولا يقف أثر الإشاريّات في السياق التداولي عند الإشاريّات الظاهرة، وإنّما يتجاوز إلى الإشاريّات ذات الحضور الأقوى، وهي الإشاريّات المستقرة في بنية الخطاب العميقة عند التلقّف به، وهذا ما يعطيها دورها التداولي في واقعة الخطاب؛ ذلك لأنّ التلقّف يحدث من ذات بسمات معينة، وفي زمان ومكان معينين، هما مكان التلقّف، ولحظته، ومن ثمّ ترتبط الإشارة الزمانيّة أو المكانيّة بسياق المتكلم، لتمنح المخاطب قدرة على التفريق بين التعبيرات الإشاريّة القريبة من المتكلم والتعبيرات الإشاريّة البعيدة منه ظاهريّاً وسايكولوجياً⁽¹⁴⁵⁾، جاء في الكتاب: "فمن ذلك قول العرب، سمعناه منهم: هو منّي منزلة الشّغاف، وهو منّي منزلة الولد، ويدلّك على أنّه ظرف قولك: هو منّي بمنزلة الولد فإنّما أردت أنّ تجعله في ذلك الموضع، فصار كقولك: منزلي مكان كذا وكذا، وهو منّي مرّجَر الكلب، وأنت منّي مَعَدّ القابلة، وذلك إذا فلزق بك من بين يديك، قال الشاعر، وهو أبو ذؤيب⁽¹⁴⁶⁾:

فُورِدَنَ وَالْعَيُوقُ مَعَدَّ رَابِيَّ ال
ضُرْبَاءَ خَلَفَ النُّجْمَ لَا يَتَلَعُّ.....

وقال: هو منّي مَعَدّ الإزار، فأجرى هذا مجرى قولك: هو منّي مكان السارية، وذلك لأنّها أماكن...⁽¹⁴⁷⁾. لاحظ كيف يُنبّهك ببراعته المعهودة أنّه أراد بمقابلته بين قولهم: هو منّي معقد الإزار، وقولهم: هو منّي مكان السارية، أن يشير إلى بُعد إشاريّ سايكولوجيّ، وهو البون الشاسع بين منزلتين؛ إذ جعل المُشَبَّه في أوّل القولين في مكانة مُستَقْبَحة ومُستَحَقَّة عندهم؛ لأنّه جعله في ذلك المكان الذي تُعقد فيه الإزارات، بينما جعله في القول الثاني مكان السارية، وهو المكان الذي تشرّب إليه الأعناق علواً واحتراماً وهيبةً، فهذه المناقب أو المنازل كالأماكن، تتضمّن الأشخاص، فيفضّل فيها أحدهم الآخر، كما تتضمّنهم ظروف المكان.

وكأنّ سيبويه شعّر أنّ هذا الإجمال في ذكر الأمثلة، والمقارنة التي عقدها بين القولين لبيان المنازل والمناقب المُشار إليها غير كافية في إيضاح المقصود، فراح يُفسّر معاني ما أجمله من أمثلة، فقال: "ومعناها: هو منّي في المكان الذي يقعد فيه الضرباء، وفي المكان الذي نيط به الثريّا، وبالمكان الذي ينزل به الولد، وأنت منّي في المكان الذي تقعد فيه القابلة، وبالمكان الذي يُعقد عليه الإزار، فإنّما أراد هذا المعنى ولكنّه حذف الكلام"⁽¹⁴⁸⁾.

وذكر سيبويه أنّهم كما يستعملون هذا الضرب من الكلام، وهم يريدون به تعيين المنزلة من جهة القرب والبعد النفسي، يجيء أيضاً ويراد به تقدير البعد أو القرب الظاهريّ، أي: تحديد المسافة بين المتخاطبين، يقول: "وأما ما يرتفع من هذا الباب فقولك: هو منّي

فَرَسَخَانِ، وهو مَنِّي عَدُوُّ الفَرَسِ، ودَعُوَّةُ الرَّجُلِ، " وِعْلُوَّةُ السَّهْمِ "، وهو مَنِّي يَوْمَانِ، وهو مَنِّي فَوْتُ اليَدِ، فَإِنَّمَا فَارَقَ هَذَا البَابَ الأوَّلَ -يريد باب: هو مَنِّي منزلة الولد، ومَعْقِدُ الإِزَارِ-؛ لأنَّ معنى هذا أَنَّهُ يُخْبِرُ أَنَّ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ فَرَسَخِينِ وَيَوْمِينِ، ودَعُوَّةُ الرَّجُلِ، وفَوْتُ، ومعنى فوت اليَدِ أَنَّهُ يريد أَن يُقَرَّبَ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ، فهذا على هذا المعنى... " (149).

وما فتئ سيبويه يُنَبِّه على أَنَّ دور المقاصد يرتكز بوجه عامٍ على بلورة المعنى، كما هو عند المتكلم؛ إذ يستلزم منه مراعاة كيفية التعبير عن قصده، واختيار الطريقة التي تتكفل بنقله إلى المخاطب، مع مراعاة العناصر السياقية الأخرى، وتكمن وظيفة اللغة هنا في تحقيق التفاعل بين طرفي التواصل بما يناسب السياق بمجمله، وليس للمتكلم أن يُبهِمَ في كلامه، فلا بُدَّ للإشارة أن تكون واضحة، لا يلفُّها الغموض، لكي لا تَوَدِّي إلى استغلاق الفهم للكلام⁽¹⁵⁰⁾، يقول: "ولا يجوز أن تقول: بعثت داري ذراعاً، وأنت تريد بدرهم، فيرى المخاطب أن الدار كلها ذراعاً"⁽¹⁵¹⁾.

الخاتمة

- أدرك سيبويه في غير موضع من الكتاب أن المتكلم قد لا يقصد في كلامه المعنى الحرفي، أو السياقي للكلام، وإنما يريد المعنى الكامن الموجود بالقوة، وهو معنى المتكلم، المعروف عند اللغويين العرب بالمعاني الثواني.
- فطن سيبويه للطبيعة الاجتماعية للغة، وأنه يجب ألا تُدرَس بمعزلٍ عن سياقها الاجتماعي، لذا كانت عنايته فائقة بعناصر الخطاب كلها كما اتضح في البحث، ولاسيما المخاطب، إذ كان له الدور الأكبر في تحديد بنية الخطاب وعناصره اللغوية.
- لاحظ سيبويه أن النظر النحوي لا يُحدِّد المعنى إلا بشكل جزئي؛ لأنَّ ما يُتبادَلُ به ليس اللغة على وفق رؤية سوسير، وإنما الخطاب الذي يستلهم المعنى من الخارج، أي من السوق اللغوي الاجتماعي.
- لم يكن الكتاب بمعزلٍ عن التصورات اللسانية الجريئة، التي استطاعت الإجابة عن كثير من القضايا التداولية، والإحاطة بمعظمها إن لم نُقل كلها على وجه الدقة والرصانة، بما استودعه سيبويه من طروحات تداولية مهمة من حيث كُنْهها وسماتها بما يُوجي بقدر مشترك من الضرورة التواصلية، غير بعيدٍ عما جاء به رواد التداولية الغربيون.
- كان سيبويه دقيقاً في استعمال المصطلح في باب الإشارات، كما كان في الأبواب الأخرى، إذ أطلق على الإشارات الشخصية اسم (المبهمات)، ولم يخرج التداوليون

الغريون عن هذا الاصطلاح، ولم يكن هذا المصطلح عنده عامًّا ، وإنما استعمله وهي مفردة ليس مركّبة ، إذ أطلق عليها في أثناء الكلام: الضمائر، وأسماء الإشارة؛ لأن فائدتها تكون الإحالة إلى الذوات والأشياء التي تلفّظ بها المتكلّم، وصارت جزءًا من المعلومات المشتركة .

- لم يكن استعمال العناصر الإشاريّة عنده مقصورًا على وظيفتها الدلاليّة، بأن تكون مُعَرِّفَةً أو مُحَدِّدَةً، فرأى أنّها تتحوّل في السياق الاجتماعيّ من وظيفتها الدلاليّة للدلالة على المرجع إلى وظيفتها التداوليّة بوصفها مؤشّرًا على القصد.
- أشار سيبويه إلى أنّ بعض الإشاريّات الشخصية قد تتفاضل في الكلام في حلول أحدها مكان الآخر، وذلك تبعًا للسياقات التي ترد فيها، ولهذا فإنّ البليغ يختار ماله ميزة أسلوبية تنعكس على المعنى المراد في السياق.
- حرص سيبويه على أنّ تكون الإشاريّات الزمانيّة والمكانيّة واضحة، تشير أو تحيل إلى زمان بعينه ، أو مكان معيّن، وإلاّ التبس الأمر على المخاطب، فلم يُدرك مغزاه، أو غرضه.

الهوامش :

- (1) ينظر: آفاق جديدة في البحث اللغويّ المعاصر: 13-14، ونظرية الفعل الكلامي: 158-159، والأسس الأبستمولوجية والتداولية للنظر النحويّ عند سيبويه: 269، واستراتيجيات الخطاب: 22-23.
- (2) ينظر: الكتاب، مثلًا: 74/1، 76، 232، 244، 253، 254، 255، 272، 273، 380، 381، 393. 66/2، 130
- (3) الكتاب: 343/1.
- (4) ينظر: استراتيجيات الخطاب: 43-44.
- (5) ينظر: أثر سياق الكلام في العلاقات النحوية عند سيبويه: 31.
- (6) الكتاب 308/1.
- (7) الكتاب: 54/1.
- (8) ينظر: سياق الكلام في العلاقات النحوية عند سيبويه 15، 31
- (9) ينظر: سوسولوجيا اللغة: 10.
- (10) آفاق جديدة في البحث اللغويّ: 14، وينظر: التداولية عند العلماء العرب: 26.
- (11) التداولية والبلاغة العربية: 158.
- (12) التداولية والبلاغة العربية: 158.
- (13) ينظر: القصيدة الإنجازية في مضمون الخطاب النحويّ في كتاب سيبويه: 221.
- (14) ينظر: المقاربة التداولية: 38.

- (15) ينظر: المقاربة التداولية: 41.
- (16) ينظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر : 16.
- (17) سورة الفرقان: الآية 63.
- (18) الكتاب 324/1-325.
- (19) شرح السيرافي على كتاب سيبويه: 217/2.
- (20) ينظر: السياق في فكر سيبويه: 10.
- (21) بنية اللغة الشعرية: 150.
- (22) ينظر: استراتيجيات الخطاب: 80.
- (23) ينظر: نسيج النصّ: 115-116.
- (24) ينظر: الكتاب 5/2-80، وسيأتي بيان تسميتها بذلك في الإشاريّات الشخصية.
- (25) ينظر: بنية اللغة الشعرية: 132.
- (26) ينظر: المقاربة التداولية: 41.
- (27) ينظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر : 17.
- (28) ينظر: التداوليات وتحليل الخطاب: 35.
- (29) ينظر: التداوليات وتحليل الخطاب: 36.
- (30) ينظر: استراتيجيات الخطاب: 79.
- (31) ينظر: استراتيجيات الخطاب: 82.
- (32) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: 110.
- (33) ينظر: الكتاب 1/125، 2/5، 6، 7، 8، 77، 78، 3/280، 411.
- (34) ينظر: المقتضب 3/197، 2/145، والأصول في النحو: 117/2، 127، وشرح المفصل: 7/2، 126/3، 139.
- (35) ينظر: تواصلية الأسلوب في روميات أبي فراس الحمداني: 34، 38.
- (36) ينظر: تواصلية الأسلوب في روميات أبي فراس الحمداني: 38.
- (37) ينظر: الذاتية في اللغة: 54.
- (38) ينظر: الذاتية في اللغة: 84.
- (39) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: 110.
- (40) الكتاب 6/2.
- (41) الكتاب 5/2.
- (42) الكتاب 350/2-351.
- (43) ينظر: النحو والدلالة: 98.
- (44) ينظر: استراتيجيات الخطاب: 292.
- (45) الكتاب 350/2.
- (46) ينظر: استراتيجيات الخطاب 292.

- (47) الكتاب 350/2.
- (48) شرح السيرافي على كتاب سيويه 105/3.
- (49) ينظر: الكتاب 11/2.
- (50) ينظر: شرح المفصل: 84/3
- (51) الكتاب 364-363/2.
- (52) ينظر: الكتاب 364/2.
- (53) الكتاب 355/2.
- (54) شرح السيرافي على كتاب سيويه 110/3.
- (55) ينظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: 19.
- (56) ينظر: الكتاب 268/1.
- (57) ينظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: 19.
- (58) الكتاب 254/1.
- (59) ينظر: ينظر سياق الحال في كتاب سيويه دراسة في النحو والدلالة: 55، 56
- (60) الكتاب 6/2.
- (61) ينظر: الكتاب 80/2.
- (62) الكتاب 79/2.
- (63) ينظر: الأسس الابدستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيويه: 314-315.
- (64) الأسس الابدستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيويه: 315
- (65) الكتاب 81-80/2.
- (66) نسيج النص: 116.
- (67) ينظر: استراتيجيات الخطاب: 79.
- (68) ينظر: الإحالة: 27.
- (69) 280/3-281، وينظر: المقتضب: 277/4، والأصول في النحو 127/2، وذكر الأزهرى أنّ أهل البصرة يسمونها (حروف الإشارة)، و (الأسماء المبهمة). ينظر: تهذيب اللغة: 37-35/15 (ذا).
- (70) المقتضب 278/2.
- (71) المرتجل: 304.
- (72) الكتاب 5/2.
- (73) الأمالي النحوية: 664/2
- (74) الكتاب 384/2.
- (75) الكتاب 228/4.
- (76) ينظر: الكتاب 80-78-77/2، 411-281/3.
- (77) اللغة العربية معناها ومبناها: 110.
- (78) في أصول اللغة والنحو: 148.

- (79) الكتاب 80/2.
- (80) ينظر: التعريف في البلاغة العربية: 144-145.
- (81) ينظر: التعريف في البلاغة العربية: 142.
- (82) الكتاب 7/2.
- (83) ينظر: التعريف في البلاغة العربية: 161.
- (84) ينظر: التعريف في البلاغة العربية: 161.
- (85) ينظر: حاشية الدسوقي على شرح السعد: 602/1
- (86) ديوان عدي بن زيد : 84
- (87) الكتاب 141/1.
- (88) التحرير والتنوير 586/1.
- (89) ينظر: التحرير والتنوير 587/1.
- (90) التحرير والتنوير 587/1.
- (91) نُسب هذا القول إلى الإمام علي بن أبي طالب (ع)
- (92) ينظر: الكتاب: 355/2 .
- (93) ينظر: الكتاب 354/2.
- (94) أمالي السهيلي : 105.
- (95) أسماء الإشارة في التعبير القرآني: 71
- (96) ينظر: التحرير والتنوير 587/1.
- (97) سورة آل عمران: الآية 119.
- (98) التحرير والتنوير 586/1.
- (99) الكتاب 355/2.
- (100) ينظر: سوسولوجيا اللغة: 22.
- (101) ينظر: أثر سياق الكلام في العلاقات النحوية عند سيبويه: 136.
- (102) ينظر: الكتاب 5/2.
- (103) الكتاب 93/2.
- (104) الكتاب 94/2.
- (105) الكتاب 94/2.
- (106) ديوان الهذليين، شعر أبي خراش الهذلي : ق 2 / 144
- (107) الخصائص 247/1-248
- (108) ينظر: التداولية والبلاغة العربية: 158.
- (109) ينظر: بلاغة الخطاب وعلم النص: 99.
- (110) ينظر: تواصلية الأسلوب في روميات أبي فراس الحمداني: 7-35.
- (111) ينظر: آفاق جديدة في آفاق البحث اللغوي المعاصر: 19.

- (112) ينظر: آفاق جديدة في آفاق البحث اللغوي المعاصر: 19.
- (113) ينظر: ص: 4 من البحث.
- (114) ينظر: المقاربة التداولية: 47.
- (115) الكتاب 224/1.
- (116) شرح السيرافي على كتاب سيويه 118/2.
- (117) الكتاب 218/1.
- (118) الكتاب 217-216/1.
- (119) الكتاب 216/1.
- (120) الكتاب 216/1.
- (121) ينظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: 21
- (122) الكتاب 217/1.
- (123) الكتاب 218-217/1، وينظر: شرح السيرافي على كتاب سيويه 112/2.
- (124) الكتاب 217/1.
- (125) الكتاب 218/1.
- (126) آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: 20.
- (127) الكتاب 419/1.
- (128) الكتاب 218/1.
- (129) ينظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: 21.
- (130) الأسس الابدستولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيويه: 244.
- (131) الكتاب 37-36/1.
- (132) ينظر: الإشارات في سورة يوسف: 12-13.
- (133) الكتاب 78/2.
- (134) ينظر: الأسس الابدستولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيويه: 245.
- (135) ينظر: الكتاب 404/1.
- (136) ينظر: شرح السيرافي على كتاب سيويه 113/2.
- (137) الكتاب 219/1.
- (138) ينظر: الكتاب 219-217/1.
- (139) الكتاب 220-219/1.
- (140) ينظر: الأسس الابدستولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيويه: 166.
- (141) الكتاب 407-406/1.
- (142) شرح السيرافي على كتاب سيويه 297-296/2.
- (143) الكتاب 410-409/1.
- (144) شرح السيرافي على كتاب سيويه 300-299/2.

(145) ينظر: استراتيجيات الخطاب: 81.

(146) ديوان الهذليين شعر أبي ذؤيب الهذلي ق 1 / 6

(147) الكتاب 413/1-414.

(148) الكتاب 414/1.

(149) الكتاب 415/1.

(150) ينظر: استراتيجيات الخطاب: 180.

(151) الكتاب 393/1.

المصادر والمراجع

* القرآن الكريم

- 1- آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، محمود أحمد نحلة، دار المعرفة الجامعية، 2002م.
- 2- أثر سياق الكلام في العلاقات النحوية عند سيّويه، سارة عبد الله الخالدي، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، الجامعة الأمريكية، بيروت، 2006.
- 3- الإحالة، دراسة نظرية، شريفة بلحوت، رسالة ماجستير، كلية الآداب واللغات، جامعة الجزائر، 2006.
- 4- استراتيجيات الخطاب، عبد الهادي بن ظافر الشهري، ط1، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت 2004م.
- 5- الأسس الأبتمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيّويه، إدريس مقبول، عالم الكتب الحديث، ط1، عمان، 2006م.
- 6- أسماء الإشارة في التعبير القرآني، أحمد جواد العتابي، المركز الوطني لعلوم القرآن، ط1، بغداد، 1430هـ، 2010م.
- 7- الإشارات في سورة يوسف دراسة تحليلية تداولية، ل: استجب، كلية الآداب والعلوم الثقافية، جامعة سونان كاليجاكا الإسلامية، جاكرتا، 2015.
- 8- الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط4، بيروت 1420هـ، 1999م.
- 9- أمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث والفقّه، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي، تحقيق: محمد إبراهيم البناء، مطبعة السعادة - بمصر، د.ت.
- 10- الأمالي النحوية، لابن الحاجب، دراسة وتحقيق: فخر صالح سليمان قدارة، الناشر دار عمار الأردن، دار الجبل، بيروت، 1409هـ، 1989م.
- 11- بلاغة الخطاب وعلم النص، صلاح فضل، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1992.
- 12- بنية اللغة الشعرية، جان كوهن، ترجمة محمد الولي ومحمد العمري، دار توبقال للنشر، ط2، المغرب، 2014م.
- 13- التحرير والتنوير، لابن عاشور التونسي، الدار التونسية للنشر، تونس 1984م.
- 14- التداولية والبلاغة العربية، باديس لهويمل، مجلة المخبر، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، العدد السابع، 2011م.

- 15- التداوليات وتحليل الخطاب، جميل حمداوي، ط1، المغرب، 2015.
- 16- التداولية عند العلماء العرب، مسعود صحراوي، الطليعة للطباعة والنشر، ط1، بيروت، 2005م.
- 17- التعريف في البلاغة العربية، حامد صالح خلف، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، السعودية، 1409هـ، 1989م.
- 18- تهذيب اللغة ،لأبي منصور الأزهري، تحقيق لجنة من المحققين، دار الكتاب العربي، القاهرة 1967م.
- 19- تواصلية الأسلوب في روميات أبي فراس الحمداني، عائشة عويسان، رسالة ماجستير، كلية الآداب واللغات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 1431هـ، 2010م.
- 20- حاشية الدسوقي على مختصر السعد، لمحمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، خليل إبراهيم خليل، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1423هـ، 2002م.
- 21- الخصائص، لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، د.ت.
- 21- ديوان عدي بن زيد العبادي، حققه وجمعه: محمد جبار المعبيد، دار الجمهورية للنشر، بغداد، 1965م.
- 22- ديوان الهذليين، أحمد الزين، محمود أبو الوفا، دار الكتب المصرية، 1385هـ، 1965م.
- 23- سوسيلوجيا اللغة ، بيار أشار، تعريب: عبد الوهاب تزو، منشورات عويدات، ط1، بيروت، 1996م،
- 24- سياق الحال في كتاب سيبويه دراسة في النحو والدلالة ، أسعد خلف العوادي، دار مكتبة حامد، ط1، عمان، 1432هـ، 2011م.
- 25- السياق في فكر سيبويه، عرفة عبد المقصود عامر حسن، شبكة الألوكة ، بحث منشور على شبكة الإنترنت
- 26- شرح السيرافي على كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت 1429هـ، 2008م.
- 27- شرح المفصل، لان يعيش، مكتبة المتنبّي ، القاهرة، د.ت.
- 28- فعل القول من الذاتية في اللغة، ك.أوريكيوني، ترجمة محمد نظيف ، أفريقيا الشرق، المغرب، 2007م.
- 29- في أصول اللغة والنحو، فؤاد حنا ترزي، مكتبة لبنان، بيروت، 1969م.
- 30- القصدية الإنجازية في مضمون الخطاب النحوي في كتاب سيبويه، هيثم محمد مصطفى مجلة أبحاث، كلية التربية الأساسية ، المجلد 11، العدد 3، 2012م.
- 31- الكتاب، كتاب سيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي ، ط3، القاهرة، 1408هـ، 1988م.
- 32- اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، عالم الكتب، ط5، القاهرة، 1427هـ، 2006م.
- 33- المترجل ،لابن الخشاب، تحقيق علي حيدر، دمشق، 1972م.
- 34- المقاربة التداولية، فرانسواز أرمينكو ، ترجمة سعيد علوش
- 35- المقتضب ، لأبي العباس المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت

36 - نسيج النص، بحث في ما به يكون الملفوظ نصّاً، الأزهر الزناد، المركز الثقافي العربي، ط1، بيروت، 1993.

37- النحو والدلالة، محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، ط1، القاهرة، 1420هـ، 2000م

38- نظرية الفعل الكلامي، هشام عبد الله الخليفة، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، بيروت، 2007م